1

الفصل الأوَّل

التنمية في الفكر الإنسانيّ

(رؤية نظريَّة تحليليَّة)

أولاً : التنمية في الفكر الاجتماعي.

ثانيًا : التغيّر الاجتماعي وعلاقته بالتنمية.

ثالثًا : التبعية والتنمية.

رابعًا : نظريات أخرى حول التنمية.

خامسًا: تعليق عام.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأوَّل
التنمية في الفكر الإنسانيِّ
(رؤية نظريَّة تحليليَّة)

تمهيد:

تحتلّ قضيّة التنمية مكانًا بارزًا في تفكير العلماء على كافة تخصّصاتهم سواء في العلوم الطبيعيّة أو الاجتماعيّة؛ ولذلك حظيت باهتمام وكتابات العلماء في كافة التخصصات؛ وذلك لأنَّ قضيّة التنمية من القضايا المهمَّة التي تتعدَّد جوانبها وتتشعَّب أبعادها؛ لذلك حرص كل فريق من العلماء على دراسة الجوانب التي تدخل في مجال تخصّصه سواء علماء الاجتماع أو الاقتصاد أو البيئة وخلافه، فكان من نتيجة ذلك تنوع الأداء والإضافات، غير أنَّ الحقيقة التي اتضحت معالمها بمرور الوقت وأصبحت تحظى بإجماع شامل من جانب العلماء في كافة المؤتمرات والندوات الدوليّة المتعلقة بالتنمية في العصر الحالي هي ما اتفق على تسميته بالتنمية المتواصلة أو المستدامة، وتلك التي تركّز على تكامل جوانب التنمية الطبيعيَّة والاجتماعيَّة معًا ولذلك تنوّعت الاجتهادات حول كثير من قضايا التنمية المتواصلة ولذلك نجد من الطبيعي وجود اختلافات نظريّة في تفسير التنمية.

ومن هنا تتشعَّب القضايا والأبعاد المرتبطة بقضية التنمية؛ ممَّا يتطلب مداخل نظرية متعدّدة؛ ولذلك نجد آراء ونظريَّات مختلفة في تحليل وتفسير التنمية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ ممَّا يصعب معه إثباتها في فصل أو أكثر، ولذلك سيحاول المؤلف الاقتصار في عرض مجموعة من الأنساق النظريَّة الكبرى التي يمكن الاستفادة

منها في تفسير التنمية سواء من المنظور الأيكولوجي أو الاجتماعي أو الثقافي، كما سيتناول بالمثل بعض النماذج أو النظريات الفرعيَّة التي تفيد، وذلك استنادًا إلى التطوّرات المعاصرة في البحوث الاجتماعيّة، والتي تؤيد الالتقاء بين الاتجاهات النظريَّة المتعدّدة بما يساعد على توظيف هذه النظريَّات بشكل يخدم البحوث المعاصرة بمشاكلها المتعدّدة. (محمّد إبراهيم، ١٩٩٤، ص ص ٩ -٢٥).

وهذا يؤكّد "التعدّديَّة السّلميَّة" داخل الأطر الفكريَّة خلال عقد التسعينيَّات وما بعده، وتلك محاولة لها أبعادها الأيدولوجيَّة التي تتفق وعصر العولمة كما أنَّ لها انعكاساتها الأمبيريقيَّة التي تؤكّد التوصّل إلى روابط تحليليَّة واقعيَّة بين مستويات الماكرو والسوسيولوجي، وحسبي أنْ أشير إلى جهود كلٍّ من [لنجرمان Lengerman، ونايبرج برانتلي Niebrugge Brantey] في هذا الصَّدد.

(Lengerman, 1992, 308-357)

والاتجاه نفسه في الرَّأي نجده عند [فان ميلر Van Meller] الذي ذهب إلى أنَّ الالتقاء بين الأنساق النظريَّة "الكبرى والفرعيَّة" يفيد البحوث المباشرة التي تتناول قضايا جزئيَّة تحتاج إلى أفكار محدّدة توجّه البحث وتدعم إطاره المنهجيّ. (Meller, 1990, 41-43)

واتساقًا مع المنظور التكامليّ سوف نركّز في هذا الفصل على المداخل النظريَّة الآتية:

- أولاً: التنمية في الفكر الاجتماعيّ.
- ثانيًا: التغيّر الاجتماعيّ علاقته بالتنمية والتنمية.
- ثالثًا: التبعية والتنمية.
- رابعًا: نظريَّات أخرى حول التنمية.

أوَّلاً: التنمية في الفكر الاجتماعيّ:

تردَّد اصطلاح التنمية في الكتابات الاجتماعيَّة منذ القدم، ولكنَّ الملاحظ أحيانًا وجود خلط بين التنمية من ناحية وبين كلٍّ من التغيّر الاجتماعيّ والنمو من ناحية أخرى، فعلى سبيل المثال كان الاتجاه العام بين المفكّرين الاجتماعيين منذ القرن السَّادس عشر هو النظر إلى التغيّر مقرونًا بالتقدّم، ولقد عبَّر عن ذلك كلٌّ من "فرنسيس بيكون" (١٥٦١ – ١٦٢٦)، "رينيه ديكارت" (١٥٩٦ – ١٦٥٠)، فذهب كلٌّ منهما إلى أنَّ الإنسان بالإرادة الواعية يستطيع أن يوجّه التغير ويحدث تقدّمًا لا حدود له (عبد الباسط حسن، ١٩٩٧، ص٢٤٢)، ثمَّ حاول "فونتينيل" (١٦٥٧ – ١٧٥٧) أنْ يفسّر التنمية من خلال التراكم المستمر للمعرفة العلميَّة؛ ممّا يهيئ السَّبيل لتحقيق التقدم والنموّ، وبعد ذلك تناول "كوندرسيه" (١٧٤١ – ١٧٩٤) حتميّة تقدّم الإنسانيَّة وربط بين التطوّر والتنمية على أساس أنَّ العقل البشريّ يتطوّر دائمًا نحو الأفضل نتيجة الخبرات والثقافات، ويرى أيضًا أنَّ الطبيعة تدفع الإنسان إلى الكمال ولا يمكن لأي قوّة أنْ تقف في سبيله في صورة دائمة، وقد تعترض المسيرة بعض العقبات المؤقتة وأهمّها من وجهة نظره المعتقدات السلبيَّة، ومن أمثلتها الاعتقاد في الخرافات (عاطف وصفي، ١٩٧٢، ص٣٨)، وبعد ذلك جاء "فريدو باريتو" (١٨٤٨ – ١٩٢٣) وتناول بالتفصيل نظريّة أو نموذج الرَّواسب ودور المعتقدات كمعوّق أساسيّ للتنمية، ممَّا سيأتي الحديث عنها تفصيلاً بعد ذلك (علي ليله، ٢٠٠٠، ص٤٣٧)، بينما تناول "سان سيمون" (١٧٦٠ – ١٨٢٥) فكرة التقدّم كنتيجة طبيعيَّة للتطوّر والتغيّر، وكان يؤكّد دائمًا على مقولة **(إنَّ العصر الذهبي ليس وراءنا ولكنه أمامنا)**؛ ولذلك يعتبر "سان سيمون" من أنصار حتميّة التقدّم البشري، ولذلك فهو يركّز على التربية والتعليم كوسيلة لغرس قيم التقدّم والنمو (Joseph, 1952, 242)،

ولذلك يركّز "سان سيمون" على التعليم بوجه عام والتعليم الابتدائي بوجه خاص الذي يجب أنْ يركّز على غرس مجموعة من القيم التي تشجّع على التفكير العلمي وتدعم روح المشاركة الاجتماعيّة والمبادرة والتعاون، ممّا يهيئ المناخ المناسب للتنمية (Gran, 1983, P 8-23).

وبوجه عام يمكن تلخيص أهم النماذج أو النظريّات العلميَّة في مجال التنمية فيما يلي:

١ - "أوجيست كونت" ونموذج المراحل الثلاثة :

لقد سار "أوجيست كونت" (١٧٩٨ – ١٨٥٧) لحدٍّ كبير وراء أفكار "سان سيمون" عندما وضع قانون المراحل الثلاثة للتقدُّم وهي:

أ- المرحلة اللاهوتيَّة.
ب- المرحلة الميتافيزيقيَّة.
ج- المرحلة الوصفيَّة.

ثم صنَّف "كونت" المجتمعات وفقًا لنوع المعرفة السَّائدة فيها إلى أنماط ثلاثة من المجتمعات هي:

أ- مجتمع العسكريين وهو مجتمع تسلطي قائم على استغلال الأراضي الزراعيَّة.
ب-مجتمع الفقهاء ويتسم بالحركات الفكريَّة والاجتماعيَّة والنظر إلى الظواهر نظرة كليَّة مجرّدة وتكثر فيه ملامح التفكّك الاجتماعي والثورات.
ج- مجتمع الصّناعة وهو المجتمع الذي يعتمد على تفسير الظواهر الاجتماعيّة من خلال التفسير الوضعي، ويمثل هذا المجتمع أرقى صور التنظيم الاجتماعيّ وإنَّ البشريَّة ستصل إلى هذه المرحلة آجلاً أو عاجلاً (عبد الباسط حسن، ١٩٧٧، ٢٤٦).

٢ - "كوندرسيه" والنظريّة التطوريَّة :

وبوجه عام قدَّم "كوندرسيه Condorcet" (١٧٤١ – ١٧٩٤) الصفحة السابعة نظرية تفسير تطوّر المجتمعات الإنسانيَّة منذ الخليقة

وحتى العصر الذي عاشه، وهو يرى أنَّ الإنسانيَّة قد مرَّت بعشر مراحل انتهت تسع منها بانتهاء القرن الثامن عشر ولم يبق أمام الإنسانيَّة إلى مرحلة وحيدة (Charles, 1999, 74).

وهذه المراحل باختصار شديد هي:

أ - المرحلة الطبيعيَّة:

وهي مرحلة عاشتها الإنسانيَّة على الفطرة، ويرى "كوندرسيه" أنَّ المجتمعات البشريَّة خلالها كانت لها الصّفات نفسها وخصائص مرحلة التوحّش الدّنيا التي حدَّدها "مورجن" من قبل.

ب - مرحلة الرَّعي واستئناس الحيوان:

وهي مرحلة أكثر تقدُّمًا من سابقتها، وتميّزت المجتمعات الإنسانيَّة خلالها بالإيجابيَّة، حيث بدأ الناس يشاركون بجهدهم وفكرهم في ابتكار طرق أحسن لاستغلال أمثل للحيوانات والطبيعة.

ج - مرحلة الزّراعة:

وتعتمد هذه المرحلة على ما توفره الزّراعة خصوصًا المستقرّة منها من تقدّم حضري وتكنولوجي وما يستتبع ذلك كله من تطوّر ثقافي واجتماعي. (صلاح الفوّال، ١٩٨٢، ص ص ٢٩ – ٣٢)

د - المراحل التطوريّة الأخرى:

ما تلا ذلك من مراحل يبعد كثيرًا عن نطاق موضوعنا وهي مراحل الحضارة اليونانيَّة، الحضارة الرومانيَّة، مرحلة العصور الوسطى المسيحيَّة، مرحلة الإقطاع، مرحلة اختراع الطباعة، ومرحلة الثورة الفرنسيَّة، ثم مرحلة مستقبل الإنسانيَّة. (صلاح الفوّال، ١٩٨٦، ص ص٥٥ – ٧٠)

وتتفق مع هذه النظريَّة لحدٍّ كبير النظريّة التطوريَّة ذات المراحل الخمسة لتطوّر المجتمع البشريّ وهي:

أ- مرحلة الجمع والالتقاط من الطبيعة وهي تشابه المرحلة الطبيعيَّة.

ب- مرحلة القنص والصيد.

ج- مرحلة الرَّعي وتشابه المرحلة الثانية عند "كوندرسيه".
د- مرحلة الزّراعة وهي نفسها المرحلة الثالثة.
ه- مرحلة الصّناعة وهي تقع ضمن المرحلة الأخيرة لـ "كوندرسيه"

(عبد الباسط حسن، ١٩٧٧، ٢٤٤).

٣ - تطوّر المجتمع من وجهة نظر "سمنر Sumner":

يعتمد "سمنر" في تصنيفه للمجتمعات على شكلين رئيسيين من المجتمعات أولهما داخلي In-groups وثانيهما خارجي Out-groups وتصوّر أنَّ كلاً من المجتمعين على طرفي نقيض، فلو كان المجتمع الدَّاخلي يمتاز بتضامن أفراده وشدّة تماسكه اجتماعياً، فلابدّ أن يكون النموذج الثاني "الخارجي" مغايرًا للأوّل تمامًا في مشاعره، بل ومعاديًا له ومتعارضًا معه أيضًا في المبادئ والأهداف، وأنّ تطوّر المجتمع يتأثر بالعوامل الاقتصاديّة، ثم شكل العلاقات الدّاخليّة والقوّة الأخلاقيّة.

وعلى هذا الأساس فإنَّ مشاعر الأخوة ومظاهر التعاون والود، إنَّما هي من سمات الجماعات الدَّاخليَّة التي توحّد بين أفرادها في الوقت ذاته الذي يشعر فيه هؤلاء الأفراد بالحقد والكراهية تجاه الجماعات الأخرى الخارجيّة، ومن هنا كان قول "سمنر" **[إنَّ المجتمعات الدَّاخليّة تسودها مشاعر وعلاقات مجمّعة أو إيجابيَّة بالنسبة لأفرادها في الوقت ذاته الذي تسيطر فيه على هذه الجماعات مشاعر منفّرة أو سلبيّة موجّهة بالدَّرجة الأولى للجماعات الأخرى الخارجيّة]**(صلاح الفوّال، ١٩٨٧، ص٢٦٥)، ويرجع "سمنر" تطوّر المجتمعات لحدٍّ كبير إلى العوامل الاقتصاديَّة، بينما تحتلّ القوى الأخلاقيّة مرتبة ثانويّة في التطوّر. (نيقولا تيماشيف، ١٩٨٣، ١١١)

تعليق المؤلف:

نظريّة سمنر تعني أنَّ الجماعات الفرعيّة داخل المجتمع إذا كانت العلاقات بين أعضائها تتميَّز بالقوَّة والاعتماد المتبادل، فهذا يمثل لأعضائها نوعًا من الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الجماعات الأخرى، بمعنى أنه كلما زاد تماسك الجماعة الداخليَّة قلت أو ضعفت علاقات تلك الجماعات مع الجماعات الأخرى، بل وزادت الصّراعات بين تلك الجماعات؛ ممّا يهدّد وحدة المجتمع وتماسكه ويعوق التنمية، وللأسف هذه النماذج واضحة الآن في كثير أو معظم البلدان العربيّة، حيث إنَّ كثيرًا من الأقطار العربيَّة تتكوّن من عدّة جماعات داخليّة أو على الأقل جماعتين كبيرتين، كلّ جماعة تنغلق على نفسها وتكتفي بأعضائها؛ ممّا يؤدّي في النهاية للصّراع مع الجماعات الأخرى أو الجماعة الأخرى؛ ممّا قد يؤدّي لحرب أهليَّة تعوق بالطبع التنمية؛ لأنّ هذا يعكس في النهائيّة عدم تجانس جماعات المجتمع، بل وتنافرها وتنافسها لحدّ الصّراع.

٤- نظريّة التحدّي والاستجابة وتطوّر المجتمعات من وجهة نظر "توينبي":

"أرنولد توينبي" المؤرّخ الانجليزي درس إحدى وعشرين حضارة عبر التاريخ، وخرج من دراسته أنَّ هناك خمس حضارات أصيلة نمت وترعرعت وهي (المصرية، السوماريّة، الصينيّة، الهنديّة، المايا)، وهذه الحضارات تعتمد على نظريّة التحدّي والاستجابة. (صلاح الفوّال، ١٩٨٢، ٥٥)

وهذه النّظريّة الأيكولوجيّة تربط التحدّي بالبيئة المحيطة، وتكون غالبًا ظروف طبيعيّة قاسية، وتكون الاستجابة عادة بشريّة ردًّا على هذه الظروف المحيطة، ومثال ذلك أزمة عصر الجفاف التي مرّت بمصر في أواخر العصر الحجريّ القديم كانت بمثابة التحدّي الذي واجه سكّان مصر ألهب مخيلتهم الإبداعيّة من أجل البقاء وكانت

استجابة المصريين اكتشاف الزراعة وقيام أكبر حضارة. (جمال حمدان، ١٩٩٣، ١٨٦)، كما يرى المؤلف أنَّ هزيمة ١٩٦٧ كانت بمثابة التحدّي الذي استجاب له المصريّون بانتصار أكتوبر ١٩٧٣.

٥ - تطوّرا المجتمعات من البسيطة للمركّبة من وجهة نظر "سبنسر":

عمل "هربرت سبنسر" (١٨٢٠ - ١٩٠٣) في تصنيفه للمجتمعات على أساسين، أوّلهما التكوين المورفولوجي، وثانيهما الوظيفة الاجتماعيَّة، والمجتمعات في رأيه من حيث تكوينها المورفولوجي تنقسم إلى مجتمعات بسيطة، وأخرى مركبة، ويفترض أنَّ المجتمعات تبدأ بسيطة، ثمَّ تتجه من خلال نموّها إلى التنوّع والتعقيد، وهو يرى أنَّ التطوّر والرّقي يشكّلان هدفًا أساسيًا للمجتمعات الدُّنيا أو البسيطة، كما يرى أيضًا أنَّ التجمعات البسيطة قد تتوحّد وتتصهر في تجمعات أكبر بفعل القوّة أو الغزو. (صلاح الفوال، ١٩٨٧، ٢٥٥)

كما يقسم "هربرت سبنسر" المجتمعات من حيث الوظيفة الاجتماعيّة إلى نموذجين أساسيين أوّلهما حربيّ يعيش أهله على القتال ويتم التعاون فيما بينهم بالأخبار، وثانيهما صناعي يحيا أهله على العمل ويسود بينهم التعاون الاختياريّ. (نيقولا تيماشيف، ١٩٨٣، ٦٥)

كما يضيف "سبنسر" أنَّ تطوّر المجتمعات هو تغيّر من التجانس إلى اللاتجانس فالمجتمعات البدائيَّة أكثر تجانسًا من المجتمعات الحديثة، وأنّ البقاء للأقوى وهو الإنسان الأكثر تكيّفًا مع البيئة المحيطة.

ويتفق "دور كايم" مع "سبنسر" في بعض النقاط، أهمّها أنّه يصنّف المجتمعات إلى مجتمعات بسيطة ومجتمعات مركّبة، وأنّ المجتمعات البسيطة تتميّز بالتجانس، بينما المجتمعات المركّبة تتميّز بعدم التجانس. (Charles, 1999, 76)

٦ - مراحل تطوّر المجتمعات من وجهة نظر "لويس مورجان" (١٨١٨ - ١٨٨١):

يقسّم "مورجن" تطوّر المجتمعات إلى ثلاث مراحل رئيسيّة وهي:

أ- مرحلة التوحّش.

ب-مرحلة البربريّة.

ج- مرحلة الحضارة.

ثمّ قسّم كلّ مرحلة من المرحلتين الأولى والثانية إلى ثلاث مراحل داخليّة هي {دنيا – وسطى – وعليا} وذهب إلى أنّ كلّ مرحلة من المراحل السّابقة بدأت باختراع تكنولوجي أساسي، ومن هنا ارتباط التنمية بالتكنولوجيا والعلم، والتفوّق العلميّ أساس التقدّم التكنولوجيّ والتنمية؛ لأنّ تطوّر التكنولوجيا في أيّ تجمع يرتبط بالتكوين الاجتماعيّ والاقتصاديّ للمجتمع ومؤثر على نموّه وتطوّره في الوقت نفسه. (إسماعيل صبري، ١٩٧٨، ص٢٤٧)

التنمية الصناعيَّة كمحور أساسي للتنمية الشَّاملة:

ساهم المفكّرون الاجتماعيون في دراسات عديدة عن التنمية الصّناعيّة، وبوجه خاصّ كلّ من (ماركس، وفيبر، وروستو) كما سنوضّح فيما يلي:

٧ - كارل ماركس (١٨١٨ -١٨٨٣):

يعتقد "ماركس" بالحتميَّة الاقتصاديَّة في تفسير التطوّر الاجتماعيّ، ويفرّق "ماركس" بين البناء السّفلي الأساسيّ، وبين البناء العلويّ للمجتمع، حيث يتكوّن البناء السّفلي من نظام الإنتاج الذي يشمل قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، أمّا البناء العلوي فيشتمل على كافة الأفكار والنظريّات السّائدة في المجتمع، وأنّ الأساس الاقتصادي هو المحور الأساسي للنموّ، ويرى "ماركس" أنّ علاقات الإنتاج في تاريخ البشريَّة خضعت إلى خمسة أطوار، وأنه بناءً على اختلاف هذه

الأطوار اختلف النظام الاجتماعي للإنسان واختلفت بالتالي حياته الثقافيّة والسياسيّة، والأطوار الخمسة هي:

أ - طور الإنتاج البدائي:

وكانت أدوات الإنتاج هي الحجارة المصقولة، ثمّ القوس والسهم، وكانت ملكيّة الإنتاج جماعيّة، وكان الإنتاج يعتمد على الصّيد وجمع الثمار، وهو مشترك بين أفراد المجتمع الذي يخلو من الطبقات.

ب - طور العبوديّة والرّق:

ويتميّز بظهور الأدوات المعدنيّة وبداية صناعات معدنيّة خفيفة؛ ولذلك ظهر تملك وسائل الإنتاج وأدواته أو ظهر الطبقات، وبدأ الأغنياء يبسطوا نفوذهم على الفقراء الذين يحرثون الأرض.

ج - طور الإقطاع:

وظهر الإقطاعي الذي يملك الأرض (وسائل الإنتاج) وأصبح الفلاحون رقيق الأرض، ويعملون بها مقابل أجر محدّد، وبرزت الفجوة بين الطبقات، ومع التقدّم العلميّ وتفاقم الثروة ظهرت المصانع، وبدأ في الأفق نظام إنتاجيّ آخر هو الرَّأسماليَّة الصّناعيّة.

د - طور الرَّأسماليَّة:

وفيه تحل البورجوازيّة محل الإقطاع وتظهر في المجتمع طبقتان أساسيّتان، هما الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا، حيث تمتلك الطبقة الأولى وسائل الإنتاج الأساسيّة في المجتمع، أمَّا العامل فهو فقير رغم حريّته وفقره يجبره على العمل بشروط ظالمة وهذه هي طبقة العمَّال.

هـ - طور الاشتراكيَّة:

وفيه يصبح المجتمع مالكًا لوسائل الإنتاج ويخلو المجتمع من التفاوت الكبير بين الطبقات وتنمو وسائل الإنتاج نموًّا حرًّا وتمهّد هذه المرحلة للانتقال إلى الشيوعيَّة. (عبد الباسط حسن، ١٩٧٧، ٢٥٣-٢٦٤)

٨ - ماكس فيبر (١٨٦٤ – ١٩٢٠) ودور الدّين في التنمية :

اهتمّ فيبر بدراسة الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة والدينيّة خاصّة ودورها في ظهور الرّأسماليّة في المجتمعات الغربيّة مع التركيز على التنمية الصناعية، حيث ربط بين علاقات الإنتاج الصّناعي والقيم الدينيّة، حيث يركّز فيبر على مجموعة من القيم الإيجابيّة التي تساعد التنمية أهمّها:

أ- الاجتهاد والمثابرة في العمل.

ب- الاقتصاد في الإنفاق وضبط النّفس يزيد الثروة.

ج- الإبداع والابتكار أساس التنمية والنجاح.

د- أهمية الوقت لأنَّ الوقت هو المال.

ه- العقلانيَّة أساس التقدّم.

و- الفرديّة والمنافسة الحرّة.

ولاحظ "فيبر" أنَّ الرّأسماليّة انتشرت أوّلاً في البلاد البروتستينيّة، ولذلك ربط بين البروتستينيّة والرّأسماليّة، حيث يرى "فيبر" أنَّ البروتستينيّة تدعو إلى الحريّة سواء في العمل أو الإنتاج أو خلافه بينما الكاثوليكيّة دعوة محافظة منعزلة عن العالم. (حسن حنفي، ١٩٦٩، ١٠٠)

٩ - فلفريدوباريتو (١٨٤٨ – ١٩٢٣) ونظريّة أو نموذج الرّواسب :

أ- ترى نظريّة الرّواسب أنَّ العامل الأساسيّ المحدّد لكلّ الظواهر الاجتماعيّة يكمن في عمق الذات البشريّة، هذه الرّواسب الإنسانيّة التي تحدّد فيها بعض سلوكيّات الإنسان وأفعاله في الواقع الاجتماعيّ، وأنّ تطوّر المجتمع وتقدّمه أو تنميته يتوقف على الرّواسب الكامنة لدى صفوة المجتمع بوجه خاصّ، وأنّ هذه الرّواسب غير العقلانيّة تؤثر بقوّة على سلوك الإنسان وأفعاله.

ب-والمجتمع بالنسبة لهذه النظريّة هو عبارة عن نسق من القوى الموجودة في حالة توازن، حيث يحتوي المجتمع على مجموعة من العناصر المختلفة أهمّها:

- مجموعة العناصر الفيزيقيّة مثل التربة والمناخ والنبات.
- مجموعة العناصر الخارجيّة مثل المجتمعات الأخرى المحيطة.
- مجموعة العناصر الدّاخليّة، وتشمل خصائص وسمات الأفراد الاجتماعيّة والنفسيّة من عادات وتقاليد وقيم وهي ما تسمّى بالرّواسب.

وتركّز النظريّة على مجموعة العناصر الدّاخليّة أو الرّواسب كمحدّدات للسّلوك.

ج- تعتبر الرّواسب متغيّرات وسيطة بين العواطف من ناحية وبين المعتقدات من ناحية أخرى، هذا وتتصل الرّواسب ببعض غرائز الإنسان، وهي تتميّز بثبات نسبيّ وتنعكس على سلوك المجتمع ودرجة تقدّمه أو تخلفه، وتعكس لحدٍّ كبير الأعماق الكامنة لدى صفوة المجتمع. (علي ليلة، ٢٠٠١، ٤٣٧-٤٧٣)

د- تتميّز الرّواسب بعدّة خصائص أساسيّة أهمّها هي:

- الثبات النسبي وليس المطلق لأنها قد تخضع للتغيّر المحدود.
- الرّواسب غير متنوّعة فهي محدودة.
- الرّواسب ليست موزّعة بالتساوي بين جميع أفراد المجتمع أو جميع الطبقات.
- إنّ هناك علاقة بين توزيع الرّواسب من ناحية وبين دور الصّفوة في المجتمع من ناحية أخرى؛ لأنّ تلك الرّواسب هي أساس التغيّر الاجتماعي عادة. (Charles, 1991, 484)

تعليق على الأفكار والنظريّات السَّابقة:

١. يلاحظ أنَّ "أوجست كونت" قد ربط التنمية وتطورها بتطوّر فكر الإنسان ومعرفته ومجتمعه، وهذا يشير إلى ارتباط التنمية بفكر الإنسان ومعرفته ومدى تطوّره أو تقدّمه، ومن ناحية أخرى فالمجتمعات أيضًا تختلف باختلاف المعرفة والفكر الإنساني، وهذا الفكر أقرب للحتميّة البشريّة التي تؤكّد أنَّ التنمية ترتبط بالإنسان وفكره ومعارفه لحدٍّ كبير.
٢. بالنسبة لنظريّة "كوندرسيه" عن التطوّر فهي تتسم بالشموليّة، حيث يهتم "كوندرسيه" بتطوّر المجتمعات الإنسانيّة، فمنذ بدء الخليقة حتى عصره وهو يرى أنّ التطوّر سمة الحياة، ويتجه من البسيط إلى المركّب ومن التجانس إلى اللاتجانس، ويتميز فكر "كوندرسيه" بأنه ربط التطوّر بالبيئة المحيطة بما تشمله من متغيّرات اقتصاديّة واجتماعيّة وطبيعيّة وتكنولوجيّة.
٣. يرى "ماركس" أنَّ العوامل الاقتصاديّة لها دور كبير في التطوّر أكبر من القوى الأخلاقيّة والاجتماعيّة مع تجاهل للعوامل الطبيعيّة المحيطة.
٤. يرى "توينبي" أنّ للعوامل البيئيّة أو البيئة الطبيعيّة تحديدًا لها الدّور الحاسم في حدوث التنمية، وهو بذلك أقرب للحتمية البيئيّة في تفسيره لحدوث التنمية، حيث يرى أنَّ العوامل الطبيعيَّة هي المتغيّر الأساسي واستجابة الإنسان هي المتغير التابع.
٥. يرى "سبنسر" أنَّ المجتمعات تتطوّر من البسيطة إلى المركّبة، وبالتالي فهي تتجه إلى مزيد من التعقيد ومن التجانس إلى اللاتجانس مع الإشارة لأهميّة تكيف الإنسان مع ظروف البيئة المحيطة.
٦. ويركّز "لويس مورجان" على أنَّ التطوّر يرتبط لحدٍّ كبير بتطوّر التكنولوجيا والتقدّم العلمي على أساس أنهما معًا أساس التنمية أو التقدّم البشري.

٧. ويرى سمنر أنَّ العلاقات الاجتماعيَّة بين الجماعات داخل المجتمع لها دور أساسي في نجاح أو إعاقة التنمية؛ لأنه كلما زادت قوّة العلاقات الدَّاخليَّة داخل الجماعة انعكس ذلك سلبيًّا على توتر العلاقة مع الجماعات الأخرى؛ ممَّا يعيق التنمية.

٨. ويضيف "ماكس فيبر" الدّين كعامل حاسم وأساسي في حدوث التنمية، حيث ربط "فيبر" بين القيم الدّينيّة للبروتستانت ونجاح الرّأسماليّة.

٩. وركّز "فلفريرو باريتو" من خلال نظريّة الرّواسب على عمق الذات البشريّة وما يكمن بها من رواسب لها تأثير كبير ومحدّد لكلّ الظواهر الاجتماعيّة وللتنمية بوجه عام مع التركيز على صفوة المجتمع الذين يتأثرون بالرّواسب الكامنة، ومن ثَمَّ يؤثرون على حركة وتقدّم المجتمع بوجه عام.

وكلّ هذه النظريّات أو النماذج معًا تقدّم إطارًا شاملاً في فهم وتفسير ظاهرة التنمية بوجه عام، حيث يمكن القول بأنَّ التنمية تتأثر بالعديد من العوامل والمتغيّرات التي تبدأ برواسب في أعماق النفس البشريّة، ثمّ فكر الإنسان وثقافته ومعتقداته الدينيّة وعلمه والمستوى التكنولوجيّ الذي وصل إليه، ثَمَّ بطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه ومدى تجانسه وقوّته اجتماعيًّا واقتصاديًّا وتكنولوجيًّا، كما تتأثر أيضًا بالظروف الطبيعيَّة والبيئيَّة المحيطة، أي أنّ التنمية في النهاية هي محصّلة تفاعل وتكيّف الإنسان مع كلّ هذه العوامل المحيطة وهي:

أ- الرّواسب التي في أعماقه.

ب- ثقافته ومعتقداته الذاتيّة.

ج- علمه والمستوى التكنولوجيّ الذي وصل إليه.

د- المجتمع ومدى تجانسه وقوّته الاجتماعيّة الاقتصاديّة.

هـ- الظروف البيئيّة المحيطة.

ثانيًا: التغيّر الاجتماعي وعلاقته بالتنمية:

تنوّعت وتعدّدت كتابات العلماء حول التنمية في السّنوات الأخيرة، وظهرت كتابات تحت عناوين متعدّدة، كما ظهر فرع من فروع علم الاجتماع باسم علم اجتماع التنمية، واعترف به رسميًّا في المؤتمر الدّولي لعلم الاجتماع الذي عقد عام ١٩٦٢ (Seger, 1972, 289)؛ ممّا ساهم بعد ذلك في تنوّع وتعدّد الآراء والنظريّات حول قضايا التنمية ورغم صعوبة حصرها إلا أننا سنسعى قدر الإمكان للتركيز على بعض الأفكار حول التغيّر وعلاقته بالتنمية بوجه عام لما يتعرّض له المجتمع من تغيّرات سريعة في طريقه نحو التنمية التي يمكن أن تفيد قضيّة التنمية، وفيما يلي موجز لأهمّ هذه النظريّات النماذج:

نظريّة النموّ الطبيعيّ والانتقال من المجتمع التقليديّ إلى المجتمع الحضريّ

Natural Development Theory:

ترتكز هذه النظريّة إلى بعض الفروض والقضايا المرتبطة بالتغيّر الاجتماعيّ على اعتبار أنّ المجتمعات الصّغيرة والبسيطة مثل المجتمعات الريفيّة في مختلف أنحاء العالم تمثل مستويات أدنى من حيث معدّلات التغيّر بالمقارنة بالمجتمعات الحضريّة، وإنّ دراسة هذه النماذج الصّغيرة تفرض على الباحث الاعتماد على أساليب منهجيّة تتفق وطبيعة النماذج المحافظة، ويقرّر "روبرت ردفيلد" في هذا الصّدد أنّ الحياة في هذه المجتمعات تميل بطبيعتها إلى السّكون أو الاستقرار، ولمّا كان التغيّر الاجتماعيّ والثقافي يرتبط في بعض جوانبه باختلاف التوازن الاجتماعيّ، فإنّ مظاهر المقاومة تظهر من حين لآخر ضدّ كلّ ما هو جديد. (Ullmann, 1990, 756)

كما أنّ زيادة حجم السكّان، إنما هو انعكاس لنموّ السّكّان في المجتمع ككل، كما أنّ التحوّل عن الطرق التقليديّة في علاقة السّكّان بالأرض، إلى دخول التكنولوجيا اقترن بتغيّرات في طبيعة التنظيم الاقتصاديّ وطرق الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك وغيرها، والواقع أنّ عوامل التغيّر كثيرة داخليًّا وخارجيًّا، وقد أصبح التغيّر السريع هو القاعدة الأساسيّة في كلّ المجتمعات بوجه عام (Robert, 1999, 119)، وهنا تجب الإشارة إلى أنّ فكرة "ردفيلد" عن (المجتمع التقليديّ أو الشعبيّ (Folk Society) جاءت مشفوعة بالتحوّل من الـ (Folk) إلى المدينة (Civilization) وهذا المصطلح الأخير ذو معنى تاريخيّ، وقد أشار إلى أمثلة من هذا التغيّر بالنسبة للحياة البسيطة في (ياكتان Yucatan، وتيبوز تلان Tepoztlan، وشان كوم Chan Kom) وهذه القرى تجسّد أشكال التغيّر حتى نهاية الخمسينيّات من القرن العشرين. (Hallian, 1997, 11)

نظريّة التحديث:

إنّ الجذور الأولى لنظريّة التحديث ترجع إلى أفكار (إميل دوركايم – ماكس فيبر)، ولذلك سوف نبدأ بفكرة موجزة عن نموذج "دوركايم":

أ – نموذج "دوركايم" عن المجتمع الحديث:

يرى "دوركايم" أنَّ هناك نوعان أساسيّان للمجتمع وهما "تقليدي" و "حديث" ولكلّ منهما صيغ أو أشكال مختلفة للتضامن الاجتماعيّ، ففي المجتمع التقليدي يقوم الناس بأعمال زراعيّة محدودة تعتمد على عدد من الأسر والقرابات التي تسكن القرى، ونجد أنّ معظم القرى

تتشابه من حيث العمل والتفكير والمعتقدات، ويقوم التضامن الاجتماعيّ في هذه الظروف على أسلوب مشترك وبسيط للحياة والمعتقدات ويطلق على هذه الصور اسم التضامن الأوليّ.

وأمّا عن كيفيّة تطوّر المجتمع التقليديّ فيكون من خلال الميكانيزم الأساسيّ للحياة التقليديّة، وهو عدد السكّان المتزايد وكثافتهم، حيث يؤدّي زيادة عدد السكّان إلى التنافس على الموارد النادرة نسبيًّا، واشتداد المنافسة يساعد على التقسيم الاجتماعيّ للعمل، وهذا يؤدّي إلى نوع من الاعتماد المتبادل بين الناس، وعندئذٍ ينشأ المجتمع الحديث الذي يؤدّي للتنمية، حيث يسوده التضامن العضويّ ونسق مختلف من الأخلاق والمعايير الاجتماعيّة. (أندرو بستر، ١٩٩٩، ١١)

ولقد سبق الإشارة إلى نموذج "ماكس فيبر" الذي ربط بين القيم الدينيّة والرأسماليّة والتنمية، حيث يرى "فيبر" أنّ القيم العقلانيّة لها دور أساسي في حدوث التنمية، المهم أنّ أفكار (دور كايم – وفيبر) شكّلت معًا قاعدة أساسيّة لنظريّة التحديث.

ب - مضمون نظريّة التحديث:

تطوّرت نظرية التحديث في الخمسينيّات والستينيّات من هذا القرن على أيدي مجموعة من العلماء أبرزهم "تالكوت بارسونز"، ويمكن إيجاز أهم مضامينها فيما يلي:

هناك ثلاث سمات أساسيّة تميّز المجتمع الحديث عن المجتمع التقليديّ وهي:

- سيادة الحداثة الموضوعيّة في المجتمع الحديث مقابل قيم الماضي التقليديّة.
- نسق القرابة يصبح أقلّ أهميّة في كلّ مجالات التنمية عكس المجتمع التقليدي.

- أعضاء المجتمع مبتكرون ولديهم روح المبادرة العلميّة والمشاركة عكس المجتمع التقليديّ، حيث تسود العاطفة والخرافات والقدريّة وضعف المشاركة.

وعلى أساس ما سبق فإنّ التنمية ترتبط بخليط من الملامح الاجتماعيّة والنفسيّة والاقتصاديّة، هذا مع التأكيد على أولويّة الدور الذي تلعبه القيم والمعتقدات والمعايير الاجتماعيّة في التنمية.

إنّ عمليّة التنمية قد تأخذ صورًا ونماذج متعدّدة، فقد تأخذ النموذج الرّأسماليّ أو الاشتراكيّ أو غيره، والمهم أن يتناسب هذا النموذج مع قيم ومعايير المجتمع.

إنّ عمليّة التنمية أو التحديث ترتبط بضغوط أو ضرورة تفرضها الظروف المحيطة، وقد تكون هذه الضغوط داخليّة بمثابة تحدٍّ يستجيب له المجتمع بالتنمية، أو قد تكون خارجيّة من خلال الاعتماد على دول خارجيّة تقدّم يدها بالتكنولوجيا وغيرها لتحقيق التحديث والتنمية المرجوّة مع استجابة داخليّة تتمثل في تطوير وسائل الاتصال والتدريب والحدّ من الأميّة وتنمية الوعي التنموي بوجه عام. (المرجع السابق، ص ص ١١٥-١٢٥)

نظريّة التبعيّة والانتحاء صوب المدينة:

تعدّ معطيات البيئة المحليّة من حيث الحجم والمساحة والموارد الطبيعيّة، من أهمّ مقوّمات النموّ الذي يأخذ شكل امتداد وتوسّع، واحتواء للمكان وشغل مستمرّ للفراغات مع تغيّر في النماذج والأشكال، كلما توفرت الفرص المناسبة، وتؤكّد الشواهد الواقعيّة أنّ استعمال الأرض وتتابع الأعمال يتغيّر من مرحلة لأخرى، وتتباين

معدّلات التغيّر كمًّا وكيفًا عبر عمليّات الإحلال التي يتحكّم فيها السّياق الأيكولوجي من حين لآخر في ضوء العلاقة بين الثابت والمتغيّر، وهذه العلاقة توضّح مختلف صور التحوّل والتقدّم أو الارتداد والتراجع (جونركس، ١٩٩٧، ١١٩)، ويعتمد المدخل التنمويّ في تحليل دور الأيكولوجيا البشريّة على عمليّات الاتصال التكنولوجيّ بين الجماعات البشريّة، وانتقال وانتشار الأدوار والمستحدثات، وفي مجال المناطق الريفيّة تبرز فكرة التبعيّة التي حوّلت بعض المناطق إلى كتل من العمران والمناظر لطراز التشييد في المدن، مع افتقار لعددٍ من المرافق الأساسيّة. (Arapmtra, 1980, 29)، وخلاصة هذه النظرية أنّ التغيّر الطبيعي هو أن تتحوّل القرى تدريجيًّا إلى مدن، وهذا في حدّ ذاته يتضمّن التنمية.

وينطوي ذلك على تناقضات أيكولوجيّة عديدة، وبعد أن كان نسق البناء والتشييد مثلاً يعتمد على الإمكانيّات الذاتيّة والمحليّة بالدّرجة الأولى، أصبح الاتجاه صوب المدينة لتأخذ عنها كلّ شيء، وعجّلت عوامل كثيرة بالتغيّر في اتجاه التبعيّة (Ruszynski, 1991, 19)، منها ثورة الاتصال والتغيّرات التكنولوجيّة والعولمة، كلّ هذا أدّى لتراجع كثير من الصّناعات والفنون المحليّة والتقليديّة أمام الصّناعات والحرف الحضريّة، بل ومحاكاة الأجنبيّة أيضًا. (Grewe, 1997, 97) ، وتعني هذه النظريّة أنّ التغيّر الطبيعيّ هو أن تتحوّل القرى تدريجيًّا إلى مدن، وهذا في حدّ ذاته يتضمّن تنمية تلقائيّة.

نظريّة الاتصال الثقافي Cultural Content Theory:

وهي ترى أنّ التغيّرات الثقافيّة القادمة من خارج المجتمع المحلي من خلال عمليّات الاتصال الثقافيّ بين مجتمعين أو أكثر من أهم عوامل التغيّر، وسواء كانت مظاهر التغيّر ماديّة تتصل (بالأدوات، والآلات، والأثاث، وطراز البناء، والتشييد) أو الجوانب غير الماديّة ممثلة في (الأفكار، والقيم، والمعتقدات) فإنّ التأثير المتبادل يضاعف من فرص التحوّل ويقترن بنموّ وتطوّر أساليب الحياة وطرق العيش (Persky, 1992, 117)، وقد أثبت الأنثروبولوجيّون أهميّة الاتصال الثقافيّ بين المجتمعات الأوروبيّة والمجتمعات البسيطة في أفريقيا وآسيا، وهذا الاتصال هو الذي أدّى إلى تحوّل المجتمعات الأخيرة عن النماذج التقليديّة إلى النماذج الحديثة، وجاء ذلك التحوّل على مراحل، وبدأ بالوحدات الذريّة من مكوّنات الثقافة، ممثلة في "البنود Items"، ثمّ "السمات Traits" ثمّ "المركبات Cultural Complexes"، وقد تشمل التغيّر عن طريق الانتقال ومحاكاة النماذج الأوروبيّة، المنتجات الرّمزية كاللغة، كما امتدّ إلى الأنماط السلوكيّة والتكنولوجيّة، وهذا ما ظهر بجلاء في الأبنية والأدوات الميكانيكيّة والكتب وغيرها. (السيد الحسيني، ١٩٨١، ص ص ١٩-١٢١)

وعلى الرغم من اختلاف مظاهر الاتصال بين الثقافتين، فإنّ أهالي المجتمع المحلي وقبولهم للنماذج الوافدة من الضرورة بمكان، وهو سبب مهمّ في تحقيق التكيّف، وتمثل السمات والأنماط سواء تمّ الاتصال تلقائيًّا، أو نتيجة لسياسة التخطيط عامل مهم للتكيّف (Huesca, 1994, 53)، فعندما ازدادت عوامل الاتصال وأساليبه خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وتأكّد الناس من ملاءمة العناصر الجديدة الوافدة

وفائدتها، بدءوا يتحوّلون عن العادات والممارسة القديمة (السيد فرج، ١٩٨٦، ٩٠)، غير أنّ ذلك التحوّل كان أكثر اتصالاً بشكل العناصر المستعارة، وبقي التغيّر في وظيفة العنصر الثقافيّ الماديّ أو غير الماديّ محدودًا، أو هو محل مراجعة أو تردّد وأحيانًا يشوبه الخلط أو التشويش، وأدّى ذلك الخلل في وظائف العناصر المنقولة إلى مشكلات أيكولوجيّة، وصور من التفكّك الاجتماعيّ، وتؤدّي معظم البحوث التي تمّت على قرى في الهند والصّين واليابان والمكسيك هذا الاستنتاج. (Samuel, &Lane, 1995&Przeworshi, 1997&Embree, 1984 Ogburn, &Schmidt, 1995&Rocha, 1994&Milton, 1982&Youichi, 1999&1994 (1960

وتؤكّد هذه البحوث أنّ التغيّر في كثير من جوانب الحياة الماديّة كان له دورًا مهمًّا، وأدّى إلى انتقال وانتشار الأشكال الجديدة في النواحي الماديّة وغير الماديّة، وتمّ ذلك بدرجات متفاوتة من حيث الشدّة والسّرعة، ولهذا تتباين مستويات التحديث من مكان لآخر. (Lto, (1999, 423

ويعتقد أنصار هذه النظريّة، ومن بينهم (روث بندكت Ruth Bendict، وجود فري God Frey، ولوسي مير Lucy Maire) أنّ التغيّرات التي حدثت في المجتمعات التقليديّة "البسيطة أو الريفيّة والبدويّة" تعود بالدّرجة الأولى إلى عوامل ثقافيّة وتتصل بالقيم والأفكار ونماذج السلوك، وأنّ هذه العوامل تتقدّم على ما عداها من المحدّدات الماديّة للثقافة؛ لأنّ قبول هذه الأخيرة يعتمد على إدراج الناس لقيمتها وتصوّرهم لآثارها ورؤيتهم الذاتيّة لما ينقلونه، ويمكن توظيف هذه النظريّة في تفسير وانتشار نمط الحياة الحديثة في المناطق الأكثر اتصالاً بالحضارات الأخرى.

نظريّة التغيّر التكنولوجيّ وتحليل العلاقة بين الماديّ والمعنويّ:

وترجع جذور هذه النظريّة إلى عالم الاجتماع الأمريكيّ "وليم أوجبرن Ogburn" ويشاركه في الرّأي مع اختلاف بعض الصّياغات كلّ من (نيمكوف Nimkoff، ومنيكا Monica، وجورج ويلسون G. Wilson، وجورستاف شميدت G. S.) (Schmidt, 1995, 83)، وتشتمل هذه النظريّة على عدد من القضايا التي تحدّد العلاقة بين تطوّر التكنولوجيا من ناحية، وتغيّر الجوانب الماديّة والمعنويّة للثقافة وأهمّ هذه القضايا ما يلي:

أ- تتألف عناصر الثقافة من عدّة جوانب معقدة تتعرّض للتغيّر بنسب متفاوتة وأهمّ الجوانب التي يمكن أنْ تعين مكوّنات الثقافة هي انقسامها إلى عناصر ماديّة مثل (الأدوات، والأثاث، والعدد)، ومنها أيضًا (المسكن، والمقتنيات، والأزياء) وكلّ ما يرتبط بالإشباع المباشر للحاجات البشريّة الأساسيّة منه والكماليّة، والقسم الثاني من الثقافة هو (القيم، والعادات، والتقاليد، والمثل، والمعتقدات، والأعراف) ويطلق البعض على الجوانب الماديّة من الثقافة كلمة (حضارة) وأحيانًا (مدنية) وتتباين آراء العلماء حول هذه المصطلحات المرادفة ممّا لا يخصّنا الآن.

ب-ترى النظريّة أنَّ التوازن في نسب التغيّر يتعرّض للاختلال من حين لآخر داخل الدولة التابعة على المستويين الكميّ والكيفيّ، بمعنى أنَّ سرعة التغيّر تتباين من مكوّن لآخر، وغالبًا ما تكون الأسبقيّة للعناصر الماديّة التي تتغيّر بسرعة أكبر من العناصر غير الماديّة.

ج- يترتب على سرعة التغيّر في العناصر الماديّة بالمقارنة لغير الماديّة نتائج سلبيّة أو مشكلات تتصل بالتفكك أو التصدّع والتوتر

الاجتماعيّ؛ ذلك أنَّ بطء حركة التغيّر في الأفكار والتصوّرات أو إدراك النتائج والوظائف المرتبطة بالتغيّرات الماديّة يؤدّي إلى ما يسمّيه "أوجبرن" التخلف الثقافيّ الناشئ عن تلك العناصر غير الماديّة، ويصف البعض ظاهرة التخلف هذه باسم (الهوّة أو الفجوة الثقافيّة). (Ogburn, 1960, 27)

د- تفسيرًا لنظريّة فرض الهوّة أو التخلف الثقافيّ بالرّجوع إلى طبيعة المكوّن الثقافيّ من ناحية وموقف الفرد أو الجماعة منه؛ ذلك أنّ الناس يدركون قيمة العناصر الماديّة ذات الطابع المرئيّ والملموس، ويحسّون فوائدها مباشرة دون الحاجة إلى تبريرات أو شروح في أغلب الأحوال، أمّا الأفكار والنظريّات، فهي عادة ما تكون موضوع مقاومة تستمر هذه المقاومة بعض الوقت حتى يصبح العنصر مقبولاً (Deniel, 1985, 48)، وتتباين مواقف الأسر والعشائر والقبائل من حيث درجة قبولها للجديد، في مقابل التخلي عن القديم، ويكون المحك الأساسيّ في هذا التباين هو صدق التجربة، ودرجة تناسب الجديد مع مكانة العائلة الاجتماعيّة والاقتصاديّة ومتغيّرات أخرى كثيرة. (Meekers, 1995, 199)

هـ - تعتبر التكنولوجيا بما تشتمل عليه من مظاهر (التجديد، والاختراع) من أهمّ عوامل التغيّر في المجتمعات الحديثة، وهي المسئولة عن كثير من مظاهر اللاتوازن في اتجاهات ومعدّلات وأنواع التغيّر الثقافيّ والاجتماعيّ، وقد فصّل "أوجبرن" الكثير في هذا الصدد.

تلك هي المبادئ الأساسيّة النظريّة، وهناك تفاصيل أخرى لا يتسع المجال لذكرها، وما يهمّني توظيف هذه النظريّة في تفسير التغيّر الثقافيّ والاجتماعيّ الذي يحدث الآن في المناطق الريفيّة مع الإشارة

لبعض التطبيقات، فقد أثبتت بعض البحوث أنّ قضيّة التغيّر أعقد من أن نخضعها لهذا الإطار النظريّ المحدود، وأنّ التغيّر في العناصر الماديّة كان أسرع في بعض الحالات، ولكن لم يترتب عليه اختلال في التنظيم، وأنّ فرض الهوّة الثقافيّة في حاجة إلى إعادة النظر، وعلى سبيل المثال وجد "ديبه Dube" أنّ التغيّرات الملحوظة في قرية "شاميريت" شملت الزينة والملابس وأدوات المنزل، كما انتقلت مصوّغات كثيرة من المدن إليها (Chung, 1993, 37)، وقد تمّ ذلك دون وجود مشكلات، ولاحظ "مارتن يانج M. Yang" أنّ القرويين في "تايتو Taitau" يعرفون الطرق الحديثة في الزّراعة، ويدركون وظيفتها ولكنهم لا يملكون المال اللازم لشرائها وتتوفر لديهم أفكار وتصوّرات ورؤى كثيرة عن الميكنة الزراعيّة، ولا يوجد تعارض ذو شأن بين العادات والقيم ووسائل الاستغلال والانتفاع بالتكنولوجيا.

ويذهب بعض الباحثين إلى أنّ الاعتماد الخارجيّ على الجوانب الماديّة الوافدة من المدينة أصبح ملحوظًا بالنسبة لخامات بناء المسكن وتأثيثه (عاطف غيث، ١٩٧٩، ٣٢٠)، وقد ترتب عليه نتائج تخصّ النواحي غير الماديّة كالقيم والعادات، ولكنّ الخلل أو اللاتوازن الحاصل اليوم يعود إلى زيادة تأثير العوامل الخارجيّة الوافدة وانحسار ردود التغيّر الذاتيّ الدّاخليّ، ولذلك حلت الأشياء المصنوعة من المدن محل الصّناعات المحليّة، وأصبح التغيّر في الثقافة الماديّة في المجتمعات يعتمد بالدرجة الأولى على التحوّلات الكبرى في التكنولوجيا الحضريّة. (Ogburn, 1996, 37) ، ومضمون هذه النظريّة أنّ سرعة التغيّرات التكنولوجيّة تؤدّي عادة إلى تغيّرات كبيرة ينتج عنها تخلف ثقافيّ نتيجة الفجوة بين التغيّرات التكنولوجيّة والجانب الإنسانيّ،

ولكنّ الواضح أيضًا أنّ التكنولوجيا وتقدّمها يؤديان ويساهمان في الوقت نفسه في حدوث التنمية، والمثال على ذلك الإنترنت ودوره الإيجابيّ في التنمية والثقافة بوجه عام، رغم أنّ ذلك يصاحبه أيضًا مشكلات أخرى عديدة.

نظريّة الدّيناميّات الثقافيّة والاجتماعيّة:

وتعتمد هذه النظريّة في شقها الخاصّ بالمجتمعات الصّغيرة على قاعدة "المعيّة في التغيّر" بمعنى أنّ التغيّر في الجزء تصاحبه تغيّرات في الكلّ، ويسير التغيّر بشكل شبه متوازٍ في معظم جوانب الحياة، وعلى ذلك فإنّ التغيّر في المظاهر الماديّة يصاحبه تغيّر في الجوانب غير الماديّة. (Sorokin, 1941, 53)

ويرجع التباين بين معدّلات التغيّر ومستوياته إلى طبيعة كلّ نوع وعوامله المحرّكة وليست القضيّة متصلة بسرعة التغيّر في الجوانب الماديّة أكثر من غيرها، وإنما ينصرف الاهتمام إلى شكل من "التوازن المتحرّك" الذي يرفض الصّراع بين وحدات الثقافة، كما يترك المجال أمام استعادة التكامل بين العناصر المختلفة. (Sorokin, 1957, 286)

لذلك لا يقبل "سروكن" التفرقة التي وضعها "أوجبرن" بين الماديّ وغير الماديّ، طالما أنّ صفة "التغيريّة" لازمة لكلّ مظاهر التطوّر والنموّ. (Kate, 1999, 77)، ومن الأفضل في رأي "سروكن" البحث عن تأثير العناصر الماديّة في غيرها، أو دراسة التأثير المتبادل بين الماديّ والمعنويّ (جورج عازر، ١٩٨٦، ٣٢)، وكثيرًا ما تحقق العناصر التكنولوجيّة انتشارها أوّلاً وبطريق أيسر لأنها تصل إلى أذهان الناس وتؤثر في سلوكهم؛ ولذلك فإنّ عمليّات الحرث والريّ

والحصاد التي تعتمد على الأدوات والآلات نشأت وتطوّرت أولاً كأفكار قابلة للاختبار، وكان للمحاولة والخطأ دور في تدعيم وجودها عبر الزمن، ثمّ تغيّرها وصولاً لأكثر الأساليب فائدة ونجاحًا، ويستفاد من رأي "سروكن" وزملائه حول التفاعل بين وحدات الثقافة بشكل شبه متوازن في تفسير علاقة المجتمع الكبير بالمجتمعات المحليّة والصغرى (Levin, 1989, 523)، وعلى ذلك فإنّ التغيّر الذي تتعرّض له المناطق الريفيّة في كلّ مظاهر الحياة، بما في ذلك تغيّر وسائل الانتقال والعمل وخلافه، تعكس التغيّرات في المجتمع المصريّ ككلّ، لاسيما بعد أن تضاعفت أساليب الاتصال ووسائل النقل التي زادت من شدّة وعمق التحوّلات الكميّة والكيفيّة في الوقت الرّاهن وأدّت إلى وجود نتائج سريعة ومتلاحقة ومتضاربة أحيانًا بالنسبة للمجتمعات البشريّة بعامّة والصغيرة بخاصّة.

تعليق:

تقوم النماذج النظريّة المشار إليها سابقًا بتفسير عمليّات التغيّر الاجتماعيّ في المجتمعات البشريّة، وهي من النوع محدود المدى، توضّح صلة كلّ منها بالتغيّر حيث نجد في كلّ نظريّة من النظريّات المشار إليها أنها تفسر جانبًا أو عدّة جوانب من عمليّات التغيّر وأسبابه في المجتمع، فإذا كانت نظريّة النموّ الطبيعيّ تفسر التغيّر في ضوء الانتقال التلقائيّ من دائرة المجتمعات البسيطة إلى النامية، ثمّ المجتمعات المتقدّمة، فإنّ نظريّة التبعيّة تتمركز حول احتواء النموذج الحضريّ للحياة الريفيّة والاعتماد على المدينة، وتتجه نظريّة الاتصال نحو إثبات أهميّة التبادل في التأثير بين مجتمعين أو أكثر بغضّ النظر عن اختلاف مستوى التقدّم بينهما، بينما تركّز نظريّة

التحديث على فكرة التضامن الاجتماعيّ وسيادة القيم الحديثة وضغوط الحياة العصريّة.

وبالنظر إلى أهميّة العلاقة بين العناصر الماديّة وغير الماديّة في التغيّر وانعكاساتها على طبيعة الصّلة بين القرية والمدينة، فقد جاءت نظريّة التغيّر التكنولوجيّ عند "أوجبرن" لتفسير التغيّرات الكميّة والكيفيّة في عناصر الثقافة، وكيف يمكن تحقيق التوازن بين المكوّنات الثقافيّة في هذا الصدد وصولاً لمستويات متكافئة في العلاقة بالمدينة، وأخيرًا فإنّ نظريّة الدّيناميّات الثقافيّة والاجتماعيّة كما وصفها "سوروكين" تؤكّد مفهوم المتوازنات الثقافيّة والبدائل وأهميّتها في التركيز النسبيّ على بعض جوانب التغيّر وارتباط ذلك بالتقاليد.

obeikandl.com

ثالثاً: التبعيّة والتنمية:

إنّ نظريّة التبعيّة هي إحدى النظريّات المعاصرة المهتمّة بقضيّة التنمية بوجه عام سواء على المستوى الوطنيّ أو العالميّ، وتربط التنمية والتخلف بظهور النظام الرأسماليّ في القرن السّادس عشر في أوروبا الغربيّة، وانتشرت مع التوسع التجاريّ وتقدّم وسائل النقل والمواصلات والحكم الاستعماريّ، وهي تتفق مع رأي ماركس في أنّ العمليّات التجاريّة بين الدّول الرّأسماليّة والعالم الثالث اتسمت بالاستغلال والضّغوط السياسيّة لصالح الرأسماليّة الغربيّة (ميشيل مان، ١٩٩٩، ص١٩٠) وأنه من خلال التجارة الخارجيّة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وما بعد ذلك تمّ فتح مزيد من الأسواق أمام إنتاج الدّول الرّأسماليّة بوجه عام، بل وقد اندلعت الحروب الإمبرياليّة بهدف إعادة تقسيم السوق العالميّة (Gerald. M, 1975, 173) واستمرار التنمية في الدّول الرّأسماليّة يعتمد على استمرار التخلف في دول العالم الثالث؛ لأنّ تقدّم دول العالم الثالث يعني اعتماده على نفسه، وهذا يعني غلق أسواق العالم الثالث، أو جزء كبير من هذه الأسواق؛ ممّا ينعكس سلبيًّا على الدّول الرّأسماليّة، ومن هنا فاستمرار التنمية في الدّول الرّأسماليّة يعتمد على استمرار تخلف دول العالم الثالث (يوسف صايغ، ١٩٩٢، ٣٠ ـ ٣١) ومن هنا يؤكّد روّاد نظريّة التبعيّة على دور الرّأسماليّة في نهب ثروات العالم الثالث وإقامة المنازعات، وإفقار هذه الدول والوقوف ضدّ التنمية الحقيقيّة لهذه الدول حتى لا تعتمد على نفسها، ولا تجد الدّول الصّناعيّة سوقاً لمنتجاتها وتتراجع التنمية في الدول الرّأسماليّة، ومن هنا تغيب العدالة الاجتماعيّة سواء على مستوى العالم بين الدّول المتقدّمة والفقيرة أو داخل الدولة الواحدة؛ لأنه من

مصلحة الدّول الرّأسماليّة أن تغيب العدالة في الدّول النامية، وإيجاد رأسماليّة محليّة تابعة للرّأسماليَّة العالميَّة، وتستفيد من ذلك؛ لأنه في غياب العدالة الاجتماعيّة تغيب التنمية ويظلّ العالم الثالث تابعًا للرّأسماليّة العالميَّة.

والآن نعرض بإيجاز لفكر أهمّ روَّاد نظريّة التبعيّة في هذا المجال:

١ - **هليفير دنج** Rudolf Hilferdinh:

أ. يركّز على أهميّة تراكم رأس المال؛ ممّا يزيد من قوّة الدّول الرّأسماليّة الكبرى ويساعدها على الاحتكار الدّوليّ، فعلى سبيل المثال فإنّ شركة ناجحة مكوّنة من عشرة أشخاص تنتج بصفة عامّة أكثر من عشرة أضعاف ما ينتجه فرد بمفرده (مارك بوكانان، ٢٠١٠، ٢٧٩).

ب. ونتيجة لتراكم رأس المال وتطوّر التكنولوجيا تنمو الاحتكارات والمنافسة المتزايدة بين رءوس الأموال، وتسعى لغزو الأسواق الدَّاخليَّة والخارجيَّة؛ ممّا يؤدّي لزيادة العداء للدّول القوميّة التي تسعى للاعتماد على الذات، وهنا تقف الرّأسماليّة العالميّة ضدّ الدّولة القوميّة لاختلاف المصالح الماديّة (Charles, 1985, 20 – 23).

ج. لأنّ نموّ الدّولة القوميّة يعني الاعتماد على الذات، وبالتالي تنكمش واردات الدّولة القوميّة من الدّول الرّأسماليّة؛ ممّا ينعكس سلبيًّا على نموّ الدّول الرّأسماليّة والصّناعيّة، والتي أصبحت الآن تعتمد في نجاحها لحدٍّ كبير على فتح أسواق العالم الثالث.

د. وتزداد أهميّة البنوك في الدّول الرّأسماليّة في السّيطرة على رأس المال وتوسع الرأسماليّة، نتيجة للمنافسة الكبيرة على الأسواق واستغلال النفوذ السّياسيّ، وأحيانًا العسكريّ في مناطق كثيرة في العالم.

هـ. وتسعى الدّول الرّأسماليّة الكبرى للقيام بهذا الدّور نفسه على المستوى القوميّ في داخل الدّول، مثلما هو على المستوى الاقتصاديّ والسياسيّ العالميّ (Charles, 1985, P 25).

٢ - **روزا لوكسمبورج** Rosa Luxemburg:

أ. تركّز على اعتماد الرّأسماليّة بشكل أساسيّ على أسواق غير رأسماليّة أو أسواق العالم الثالث، ومحاولة دمجها أو جعلها تابعة للنظام الرّأسماليّ العالميّ، للاستيلاء على فائض القيمة وموارد هذه الدّول، كما تؤكّد الباحثة على الطبيعة المميّزة للرّأسماليّة العالميّة، والتي تتميّز بالاحتكار لرأس المال القوميّ والتنافسيّة العالميّة.

ب. تسعى الدّول العالميّة إلى تدعيم سيطرتها على دول العالم الثالث، من خلال التبعيّة الماليّة، ولذلك فالقروض الأجنبيّة لا غنى عنها لاستمرار رخاء الدّول الرّأسماليّة (Charles, 1985, 31) فمن خلال هذه القروض تزيد تبعيّة الدّول النامية للدّول الرّأسماليّة، وعادة ما تكون هذه القروض مشروطة بفتح أسواق دول العالم الثالث للدّول الرّأسماليّة.

ج. وتتغلغل الرّأسماليّة بمرور الوقت إلى مناطق جديدة، وبهذا الزحف المتنامي عبر أقطار العالم المختلفة تمكّنت الرّأسماليّة من تخفيف مشاكلها الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، وتوسيع نطاق نشاطها سواء بالهجرة إلى هذه المناطق أو بتصدير السّلع ورءوس الأموال منها، مع إخضاع هذه المستعمرات والبلاد التابعة للنظام الرّأسماليّ، وأدّى فتح هذه المستعمرات ونهبها إلى تصريف فائض منتجات وزيادة أرباح الدّول الكبرى (رمزي زكي، ١٩٩٧، ٢٣٥).

د. وعمليّة توسع الرّأسماليّة تعتمد على الحصول من المستعمرات على المواد الخام بأبخس الأسعار؛ ممّا ساعد على زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ لأنّ هذا ساعد على زيادة غناء وقوّة الدّول الرّأسماليّة، والعكس لدول العالم الثالث، حيث أدّى ذلك لزيادة ضعف وفقر هذه الدّول، كما تمّ ربط هذه الدّول بالدّول الرّأسماليّة، وأصبحت تابعة لها.

هـ. إنّ علاقة الدّول الرّأسماليّة بدول العالم الثالث أدّت إلى نسق من الاستغلال الاقتصاديّ، وهذا تطلب تغيّرًا شاملاً في الكيان الاقتصاديّ والسياسيّ والاجتماعيّ لدول العالم الثالث، وزاد من تبعيّتها للدّول الرّأسماليّة، وأيضًا فرض سياسة الباب المفتوح على هذه الدّول قسرًا حتى يمكن إخضاعها لمتطلبات النموّ في المراكز الرّأسماليّة، وزادت ديون هذه الدّول وتدعيم الملكيّة الخاصّة؛ ممّا أدّى في النهاية لتردّي الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة، هذا فضلاً عن التبعيّة السياسيّة بجانب زيادة الفقر والفقراء على جميع امتداد الكون (Vic., 1988, 14).

٣ - **بول باران** Paul Baran:

أ. يرى أنّ دول العالم الثالث تعاني من التخلف، نتيجة لاستغلال الدّول الصّناعيّة لمواردها بشروط تجاريّة ظالمة لدول العالم الثالث، وإنه ليس هناك ثمة احتماليّة في الأفق لتجاوز هذا التخلف، أو تحقيق تقدّم اقتصاديّ ملموس في هذه الدّول؛ لأنّ ذلك ضدّ مصالح الدّول الرّأسماليّة المتقدّمة التي تحرص على ثبات واستقرار هذا الظلم والأوضاع المتردّية (Vic., 1999, 14).

ب. ويؤكّد Baran على أنّ النظام الرّأسماليّ يعمل بشكل مستمرّ على إيجاد نظام عالمي للتجارة للمحافظة على الوضع الرّاهن، بما يزيد

الفجوة أو الهوّة بين الدّول الرّأسماليّة ودول العالم الثالث، وعلى إيجاد بعض الشروط للتنمية المناسبة للدّول الرّأسماليّة، وهي أيضاً في الوقت نفسه تعوق تنمية العالم الثالث، وأنّ الدّول الرّأسماليّة حققت ومازالت تحقق تقدّمها بنهب الفائض الاقتصاديّ من دول العالم الثالث (Andre, 1971, Pp. 30 – 32).

ج. إنَّ الدّول الرّأسماليّة تسعى دائمًا إلى تشجيع الاستهلاك بكافة صوره خاصّة في الدّول النامية؛ لأنَّ هذا يؤدّي إلى امتصاص أموال الدّول النامية، وفي الوقت نفسه يزيد من أرباح الدّول الرّأسماليّة وفتح مصانعها والحدّ من البطالة وزيادة الإنتاج؛ ممّا يؤدّي لزيادة الفجوة بين الدّول الرّأسماليّة والنامية، وإنه لا مجال أمام الدّول النامية إلا بالانفصال جذريًّا عن العالم الرّأسماليّ (Robert, 1982, Pp. 37 – 38).

٤ - **أندري جوندر فرانك** A. G. Frank :

أ. يرى Frank أنَّ عمليّة التبعيّة والاستغلال تتمّ من خلال عدّة حلقات متتالية تبدأ بحلقة كبيرة وتنتهي إلى أصغر حلقة، حيث تبدأ بالدّول الرّأسماليّة الكبرى، والتي تسعى إلى الاستيلاء على الفائض الاقتصاديّ من الدّول النامية بطرق شتى منها الاستثمار الأجنبيّ بصرف الفائض من المحيط إلى المركز عن طريق إعادة الأرباح والفوائد إلى البلد الأمّ، وهكذا يستمرّ الحال في التوابع حيث تقوم بنزع الفائض من الرّيف والقرى، ثمّ يقوم أصحاب الأراضي في الرّيف بنزع الفائض من الفلاحين وأصحاب المحلات، الذين يقومون بنزع الفائض من المواطن العادي، وهكذا تستمرّ هذه السلسلة في كافة أنحاء النسق الرّأسماليّ الذي يعمل على مستوى العالم (ميشيل مان، ١٩٩٩، ص ص ١٠١- ١٠٢).

ب. ولذلك يرى Frank أنّ دول العالم الثالث مجرّد توابع تخدم مصالح الأقطاب الدّوليّة، وأنّ هذه الحلقة أو الحلقات الاستغلاليّة غير المتكافئة تبدأ من المستوى الدّوليّ لتصل للنظام الدّاخليّ في الدّول التابعة، وينال كلّ واحد في السّلسلة الرّبح من التابع الذي يليه، ويحتفظ بالبعض لنفسه ويمرّر الباقي لأعلى حتى تصل إلى الحلقة الأولى، وقد تكون أمريكا أو انجلترا أو غيرهما من الدّول الكبرى، وهي سلسلة سياسيّة أكثر منها اقتصاديّة (Vic, 1999, Pp.14 – 15).

ج. ويؤكّد Frank أنّ النخب الوطنيّة في دول العالم الثالث أو معظمها مدمج في النظام الرّأسماليّ العالميّ؛ ولذا فهي ليست مستقلة فهي تضم نخبة من الوكلاء تكمن سلطتهم وثرواتهم في الدّعم الذي ينالونه من أسيادهم في الحلقة الأكبر وتنطبق هذه القاعدة على الحلقات الأخرى وهكذا.

د. يرى Frank أنّ حدوث أي تنمية في دول العالم الثالث لابدّ وأن تكون بموافقة الدّول الكبرى، ووفقًا لمصالح متبادلة، فيمكن لبعض الدّول النجاح لدرجة معينة في التصنيع أو التنمية، ولكن بشرط موافقة الدّول الكبرى، وعادة يكون ذلك وفقاً لشروط ومصالح متبادلة.

هـ. كلما كانت الرّوابط الاقتصاديّة والسّياسيّة والثقافيّة قويّة بين الدّول الكبرى والتابعة، كانت درجة الهيمنة والاستغلال أكبر وأعظم، والعكس صحيح؛ لذلك يجب على الدّول النامية أن تقلل اعتمادها على الدّول الغنيّة إذا أرادت أن تحدث تنمية مستقلة حقيقيّة، وهذا لن يحدث بدون وعي شعبي يغيّر من سياسات التبعيّة الحاليّة، والتي يدعمها النظام الرّأسماليّ بالنظم والاتفاقيّات الدّوليّة، وطلب سياسات إصلاح اقتصاديّ وتكيّف هيكليّ وخلافه (Charles, 1985, Pp. 40 – 41).

٥ - **راءول برتبش** Raoul Prebisch :

أ. يرى راءول أنّ مشكلة غياب العدالة أو اللامساواة الكونيّة في توزيع الثروة تنبع من أساليب النظام الدّولي القائم، والذي يعتمد على نهب الثروات الخام للدّول النامية، وبذلك تفقد هذه الدّول النامية نصيبها من أرباح الإنتاج، حيث تعود هذه المواد الخام مصنعة بأضعاف ثمنها، وبذلك تحصل الدّول الصّناعيّة على معظم الأرباح بطريقة غير عادلة، هذا هو نظام التجارة العالميّ الذي يخلّ بالعدالة لصالح الدّول الرّأسماليّة أو الغنيّة (Charles, 1985, 41).

ب. إنّ الاقتصاد العالميّ تتحكّم فيه الدّول الصّناعيّة الكبرى وتسيطر على آليّاته، ليكون في صالحها دائمًا، كما أنّ الشركات متعدّدة الجنسيّة تتحكم في هيكل الأسعار لصالح هذه الدّول، حيث ترتفع نسبة الزيادة في أسعار المنتجات الصّناعيّة بمعدّل أسرع بكثير من أسعار المواد الخام، كما يرتفع الطلب على البضائع المصنعة بنسب أكبر من الطلب على المواد الخام، وفي كلتا الحالتين تكون النتيجة زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء (أمل شمس، ٢٠١٣، ص١١٧).

٦ - **سمير أمين :**

أ. يرى أمين أنّ توسّع الرّأسماليّة العالميّة وتوغّلها في بقيّة أنحاء العالم ضرورة لاستمرار نجاح النظام الرّأسماليّ، وفي الوقت نفسه يؤدّي هذا إلى إعاقة التنمية في دول العالم الثالث، وأنه نتيجة هذا الاستغلال نجد أنّ السلع التي تتبادلها الدّول الفقيرة تجسّد انتقالاً للقيمة بصورة خفيّة في الدّول الفقيرة، فهي بمثابة قناة يتمّ من خلالها استنزاف هذه الدول ونقل ذلك إلى الدّول المتقدّمة.

ب. كما تعتمد الدّول الرّأسماليّة على أساليب متعدّدة لتحويل ثروات العالم الثالث إليها، من خلال تشجيع الدّول النامية على الاستهلاك الترفيّ والإنفاق العسكريّ وخلافه.

ج. وينتهي أمين إلى نتيجة أساسيَّة وهي أنَّ مصير البشريّة لن يتغير إلا بتحرّر العالم الثالث من كلّ نماذج النموّ الحالية؛ لأنّ كلّ النماذج الحالية تعكس بشكل أو بآخر التبعية للدّول الرّأسماليّة، وعندما يتحرّر العالم الثالث ستكون نهاية الرّأسماليّة؛ لأنّ استمرار الرّأسماليّة مرتبط باستمرار استغلالها للعالم الثالث، إذن فالفقر والتخلف ليسا أصليين في هذه الدّول، وإنما هما نتيجة إمّا للاستعمار أو الاستغلال والنهب أو كليهما (S. Amin, 1970, Pp. 71 – 75).

تعليق عام على نظريّة التبعيّة:

١. بداية نظريّة التبعيّة تعتبر معاصرة؛ ولذلك فهي تتناول وقائع وأحداث جارية ويصعب الحكم عليها مبكرًا؛ لأنه بمرور الزمن تتضح الإيجابيّات أو السلبيّات من خلال مقارنة توقعات النظريّة للأحداث.

٢. أنّ النظريّة تميّزت برؤية شاملة ومنظار كلي لمشكلة العدالة والفقر سواء من حيث الأسباب أو الآثار، أو سبل الخروج من الأزمة، واستفادت من الأحداث التاريخيّة في تدعيم كثير من آرائها.

٣. تأكيد النظريّة على مصلحة الدّول الرّأسماليّة في تخلف دول العالم الثالث، حقيقة ملموسة تؤكّدها الأحداث الجارية بشكل واضح؛ ولذلك تسعى إلى ربط اقتصاديّات وسياسات هذه الدّول بها.

٤. إنّ تبعيّة أسواق العالم الثالث لمنتجات الدّول المتقدّمة من خلال خلق طبقة من رجال الأعمال في دول العالم الثالث وربطها بمصالح الدّول الرّأسماليّة حقيقة تلمسها في كثير من دول العالم الثالث.

٥. أشارت النظريّة من خلال آراء هليفير دنج إلى أنّ الدّول الرّأسماليّة تعادي فكرة الدّولة القوميّة التي تسعى للاعتماد على الذات، حقيقة واقعة شهدتها مصر في الستينيّات وبعض دول أمريكا الجنوبيّة؛ وذلك لأنّ نجاح هذا النموذج سيعني خسارة للدّول الرّأسماليّة لأسواق هذه الدّولة، بل إنّ تجمّع الدّول القوميّة معًا سيؤدّي إلى انهيار الرّأسماليّة، أو على الأقل تزايد خسائرها بشكل يضع الرّأسماليّة في موقف حرج، وهذا ما انتهى إليه سمير بقوله إنّ تحرّر دول العالم الثالث، سيعني نهاية الرّأسماليّة، وهذا ما يفسّر الهجوم على الدّول القوميّة ورموزها في العصر الحالي.

٦. إنّ مقولة روزا لوكسومبرج باعتماد نجاح الرّأسماليّة على فتح أسواق العالم الثالث، وأنّ ذلك يتم من خلال ضغوط اقتصاديّة وسياسيّة، حقيقيّة نعاني منها الآن في العالم الثالث، كما أنّ هذه الدّول تستخدم القروض في استمرار الوضع الحالي حقيقة أخرى في عالمنا العربي المعاصر.

٧. إنّ مقولة بول باران بأنّ نظام التجارة والاقتصاد العالميّ مسخّر لاستغلال ونهب ثروات العالم الثالث واضح في اتفاقيّات التجارة العالميّة ومنظمة الجات، وشروط البنك الدّولي وخلافه من سياسات ماليّة أو اقتصاديّة.

٨. أنّ تركيز أندري جوندر على وجود سلسلة من الحلقات للتبعيّة الرّأسماليّة تبدأ من الدّول الرّأسماليّة الكبرى، إلى دول العالم الثالث إلى الرّأسماليّة المحليّة في العالم الثالث، إلى الفلاح إلى المواطن العادي، تؤدّي لربط منافع التابعين بالدّول الكبرى، فيعملون على الحفاظ على الوضع الرّاهن؛ لأنّ مصلحتهم الشخصيّة مرتبطة بالنظام

العالمي حقيقة تتم من خلال تركيز معونات ومنح الدّول الكبرى إلى العالم الثالث على قطاع وأشخاص معينة في الدّول النامية.

٩. كما أنّ مقولة فرانك أنّه يمكن لبعض دول العالم الثالث أن تحدث تنمية محدودة بعد موافقة الدّول الكبرى، ووفقاً لمصالح متبادلة حقيقيّة نلمسها الآن لبعض دول العالم الثالث، والتي نجحت نسبيًّا في تحقيق تنمية محدودة، بشرط اندماجها مع النظام الرّأسمالي العالميّ، ووفقًا للضوابط وشروط سياسيّة كنوع من التوكيلات المحدودة لهذه الدّول في مناطق مختلفة من العالم، هذا هو القائم الآن ولا يخرج عن هذا النموذج سوى في بلدان قليلة مثل الصّين.

١٠. يذكر راءول صراحة أنّ غياب العدالة الاجتماعيّة ترجع للنظام الرّأسمالي المستفيد من ذلك الوضع، وهذا ممّا يؤكده سمير أمين، أنّه لا سبيل للخروج من ذلك سوى باستخدام أساليب جديدة للتنمية مستقلة عن الدّول الرّأسماليّة، وعندما يحدث ذلك تنهار الرّأسماليّة.

١١. ونخلص ممّا سبق بالعلاقة الواضحة بين العدالة الاجتماعيّة والفقر؛ لأنّ تحقيق العدالة يقضي على الفقر، وأنّ ذلك مرتبط بمصالح القوى العظمى الرّأسماليّة، خاصّة المسيطرة على العالم، ولكن تبقى ملاحظة أخرى على نظريّة التبعيّة، وهي أنه برغم نجاحها في تفسير التخلف، وغياب العدالة بسبب القوى العظمى أو الصّناعيّة أو الرّأسماليّة، وهي كلها عوامل خارجيّة مهمّة بلاشك في تفسير التخلف وغياب العدالة، ولكن تبقى العوامل الدّاخليّة وأهميّتها في استكمال الصّورة الخارجيّة، وهي العوامل الخاصّة بدول العالم الثالث، وهي غياب الإرادة في الاستقلال والتنمية، وما يرتبط بذلك من انتشار الجهل والعادات والتقاليد المعوّقة للتنمية؛ لأنّ نجاح القوى الخارجيّة في فرض إرادتها على الدّول المتخلفة ما كان لينجح بدون ضعف هذه الدّول، وقابليّتها للتبعيّة، وقبل أن تلوم هذه الدّول الخارجيّة وصور الاستعمار، الحديث عليها أن

تلوم نفسها؛ لأنّ الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم، ومن هنا فالمسئوليّة مشتركة، وغياب العدالة الاجتماعيّة نابع من ضعف الدّول النامية واستسلامها لمؤامرات وتبعيّة الدّول المتقدّمة، مع الاعتراف بوجود عوامل بيئيّة في بعض الأحيان تعوق التنمية من ضعف الموارد الطبيعيّة، ومشكلات السّكّان، سواء من حيث تزايد معدّلاتها أو خصائصها أو توزيعها، وأنّ الدّول النامية تجني ثمار الجهل وتبعيّة قياداتها أو غياب إرادتها في العدالة التي هي أساس التنمية، وهذا يقودنا إلى التساؤل الرئيسي هل غياب العدالة راجع للاستعمار أم للقيادات المحليّة الضّعيفة أو المتواطئة مع المستعمر الخارجيّ؟ وهل الشعب مغلوب على أمره وبريء، وأنه ضحيّة تآمر الرّأسماليّة أو الاستعمار العالميّ مع قياداته المحليّة؟ والمؤلف يؤكّد بوضوح أنّ تآمر الرّأسماليّة العالميّة مع الرّأسماليّة المحليّة وبعض القيادات أو الرؤساء والملوك حقيقة واقعة في معظم بلدان العالم الثالث، ولكن قبل ذلك وبعد كلّ ذلك فالشعب هو المسئول الأوّل؛ لأنّ مبعث الفساد هو غفلة وجهل وسوء اختيار الشعب، فالاستبداد لا يصنعه الطاغية وإنما الشّعب هو الذي يصنع الاستبداد والطاغية، والحديث الشريف للرسول ﷺ: "كما تكونوا يولى عليكم"، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ ﴿١١﴾ ﴾"الرعد"، كما يقول المثل المصري "يافرعون من فرعنك؟ قال لم أجد مَن يمنعني"، ومن هنا فالشعب هو الجاني والمجني عليه، والخروج من هذه المشكلة يكون من خلال نشر التعليم والوعي السّياسيّ والدّيني والقوميّ بين عامة الشعب؛ لأنّ العدالة البيئيّة تعتمد على مثلث قاعدته الوعي الشعبي، وضلعاه هما إرادة حاكم وفلسفة دولة قويّة داخليًّا وخارجيًّا.

رابعًا: نظريَّات أخرى حول التنمية:

هناك اجتهادات متنوّعة لعلماء النفس والتربية والاقتصاد والبيئة في مجال تفسير قضايا التنمية والتخلف، ولكن الذي يعنينا الآن التركيز على عدّة نظريّات أساسيّة وهي:

١. نظريات التعلم.
٢. نظريّة التنشئة الاجتماعيّة.
٣. نظريّة مراحل النمو الاقتصاديّ.
٤. نظريّة الخطورة البيئيّة.
٥. نظريّة أو نموذج التنمية الرّيفيّة المستدامة.
٦. نظريّة النسق الأيكولوجي.

١ - نظريات التعلم:

التعلم مفهوم رئيسي من مفاهيم علماء النفس والاجتماع والتربية، وهناك اتفاق بين كلّ العلماء حول أهميّة التعليم ودوره في تحقيق التنمية والنمو في حياة كلّ الشعوب، بل هو البداية الأساسيّة لتحقيق التقدّم والتغلب على معوّقات التنمية الموجودة (Kate,1999,302)، والتعلم ببساطة يعني قدرة الكائن على القيام بسلوك مغاير وبشكل دائم في موقف ما، وهو يتضمّن تقدّمًا نحو الأفضل ويعتمد على خبرات الماضي، وهناك العديد من النظريّات المختلفة التي تناقش قضيّة التعلم سوف نستعرض بعضها باختصار لتوضيح علاقتها بقضيّة التنمية وهي باختصار:

أ - نظريّة التعلم الاجتماعي:

وجهة نظر التعلم الاجتماعي (A Social Learning View) ليس من قبيل الصّدفة أنّ محاولة "روتر" لتفسير السّلوك الإنساني توصف بأنها نظريّة تعلم اجتماعي، فكلمتا اجتماعي وتعلم تدلان على

موقف نظري، فالتأكيد على التعلم يحمل في طيّاته الافتراض القائل بأنّ الكثير من السلوك، إنما يحدث في بيئة مليئة بالمعاني ويكتسب من خلال التفاعل الاجتماعي مع الناس الآخرين، فبيئة الإنسان يكون لها معنى، أو تكتسب مغزى نتيجة للتجربة السّابقة، وبصورة محدّدة فالفرد يطوّر القدوة إلى اقتناء أثر المكافأة وتجنب العقاب في سياق اجتماعي واسع أو التوسط بين الأشخاص، وكلّ هذا متأصّل في الملاحظة التي قالها "روتر" (أنها نظريّة تعلم اجتماعي) لأنها تؤكّد على الحقيقة القائلة "إنّ أشكال السّلوك الأساسيّة، أو الرّئيسية يجري تعلمها في المواقف الاجتماعيّة وهي تلتحم مع الحاجات التي يتطلب إرضاؤها وسط أشخاص آخرين. (جورج عازدا، ١٩٨٦، ٢٠٨)

ب - نظريّة التعلم الشّرطي:

وتسمّى بالمدرسة السّلوكيّة ورائدها العالم "بافلوف" ومضمون النظريّة هو أن التعلم يحدث نتيجة ارتباط بين المثير غير الطبيعي والاستجابة لمثير آخر طبيعي بسبب اختزان المثير الأصلي عند حدوث الاستجابة الطبيعيّة.

ج - نظريّة التعلم بالمحاولة والخطأ:

وتسمّى أيضًا بنظريّة الارتباط أو المدرسة السّلوكيّة ورائدها العالم "ثرونديك" ومضمونها أن التعلم عبارة عن الخبرات التي تسهم في تقوية الروابط العصبيّة بين المثيرات والاستجابات.

د - نظريّة الاستبصار "الجشطالت":

وتسمّى بمدرسة "الجشطالت" ومن علمائها (كهلر، فريمر، كوفكا)، وتهتم النظريّة بالإدراك الفجائي لما بين أجزاء الموقف الكلي من علاقات أساسيّة. والفجاءة عندهم لا تعني الصّدمة، إنما الفهم

وإدراك العلاقات، فالاستبصار هو الوصول إلى الحل عن طريق فهم وإدراك تنظيم إجراء الموقف، وما ميّز النظريّة أنها وسيلة للتعلم بالطريقة الكليّة، كما أنها تدعو إلى فهم الموقف ككل وإدراك العلاقة بين أجزائه.

هـ - نظريّة التعزيز:

وتتبع للمدرسة السّلوكيّة، وعالمها هو "كلارك هل" ومضمون النظريّة يقوم على أنَّ اكتساب عادة تتكون بالتدرج عن طريق تكوين رباط شرطي بين منبه واستجابة معينة أرضت الكائن وأشبعت فيه حاجة وأساس النظريّة الاهتمام بالمثيرات المحيطة.

و - نظريّة الترابط (التعلم بالاقتران):

وتتبع للمدرسة السّلوكيّة أيضًا، وتسمّى بالتعلم الشرطي، ومن علمائها "جانري"، ومضمون النظريّة هي حدوث التعلم بطريقة العمل والرّبط، وترى أنّ للتعلم مظهر واحد فقط نحو خوف الطفل المحروق من النار. فالتعلم ناتج عن عمليّة ربط الخوف بالنار.

ز - نظريّة المجال:

وتعبّر عن المدرسة المجاليّة ذات البعد المعرفيّ، ومن علمائها "نيفين، سكنر"، ومضمون النظريّة يقوم على أنّ السّلوك محصّلة عدد كبير من العوامل والقوى، بعضها التكوين الفيسيولوجيّ والعصبيّ للفرد، والآخر الظروف والمؤثرات المحيطة به، وكذلك الحال في العمليّة التعليميّة.

ح - نظريّة التعلم الشّرطي الإجرائي:

وتتبع المدرسة السّلوكيّة، وعالمها "سكنر" ومضمونها الاهتمام بالطرق المتبعة في هذا السّلوك، وهو يعتمد على عدد من العوامل

للوصول إلى الهدف، من خلال مجموعة من الاستجابات لخصائص متماثلة. (Levin, 1989, 113)

تعليق عام على نظريّات التعلم:

ونظريات التعلم الاجتماعي تفيد في مجال التنمية في تأكيدها على دور المجتمع والبيئة الاجتماعيّة المحيطة في تعديل السّلوك آملاً في إرضاء الجماعة وتجنبًا للعقاب الاجتماعيّ أو العزلة الاجتماعيّة، وهذا يؤكّد أهميّة دور المجتمع في تعلم الأفراد السّلوك المرغوب لتحقيق التنمية.

كما يمكن الاستفادة من نظريّة التعلم الشرطي من خلال ربط التنمية بمثيرات مرغوبة لدى المواطنين، كما تفيد نظريّة التعلم بالمحاولة والخطأ في مجال التنمية من خلال دراسة التجارب السّابقة لتنمية وإصلاح المجتمع سواء في مصر أو الخارج بالدّروس المستفادة لتحقيق تنمية أفضل، كما تفيد نظريّة الاستبصار من خلال تأكيدها على البعد المعرفيّ في التنمية وأهميّة النظرة الكليّة للتنمية وإدراك العلاقة بين الأبعاد المختلفة للتنمية، بينما تفيد نظريّة التعزيز في تركيزها على أهميّة اكتساب العادات الإيجابيّة المطلوبة للتنمية مثل الادّخار مع مراعاة أنَّ هذا التغيّر يحتاج لتدرّج ووقت كافيين، بينما تفيد نظريّة التعلم بالاقتران في تركيزها على أهميّة ربط التنمية بمتغيّرات ملموسة ومرغوبة لدى المواطنين مباشرة، كما تفيد نظريّة المجال في توضيح أهميّة البعد المعرفي النفسي في حدوث التنمية أو أي تغيّر مرغوب فيه، ومن ثمّ مراعاة الجانب السّيكولوجي مهم جدًّا عند التخطيط للتنمية.

والخلاصة أنَّ عمليّة التعلم ترتبط أيضًا بعمليّة التنشئة الاجتماعيّة التي يجب أن تسعى لغرس مجموعة من القيم التنمويّة، وهذا ما ينقلنا إلى نظريّات التنشئة الاجتماعيّة.

٢ - نظريّة التنشئة الاجتماعيّة:

التنشئة الاجتماعيّة لها دور مهم ورئيسي في عمليّات التنمية من خلال تعديل الاتجاهات والقيم السلبيّة وغرس مجموعة من الاتجاهات والقيم التنمويّة منها على سبيل المثال (تقدير قيمة الوقت، والزمن، والعمل، والإنتاج، والادّخار) ويمكن إيجاز أفكار بعض علماء الاجتماع في مجال التنشئة الاجتماعيّة فيما يلي:

أ - إميل دوركايم:

يرى أنّ التنشئة أو التربية بالنسبة له ما هي إلا (تنشئة اجتماعيّة منهجيّة للأجيال الناشئة) ويقصد "دور كايم" بالتنشئة أو التربية الاجتماعيّة أنها عمليّة إزاحة الجانب البيولوجيّ البحت من نفسيّة الطفل، وإحلال نماذج السّلوك الاجتماعيّة محله، وترى تلك النظريّة أنّ الطفل في مراحل نموّه الأولى ما هو إلا كائن بيولوجيّ بحت مجرّد من أيّة خصائص اجتماعيّة، ومن ثمَّ تأتي بعد ذلك عمليّة التنشئة الاجتماعيّة التي ربطها "دوركايم" بالتربية كي يتحقق من خلالها التفاعل بين إمكانيَّات الفرد للتعلم وقبول التربية، وبين الظروف الاجتماعيّة التي تخلق منه كائنًا اجتماعيًّا فعّالاً، لديه من الإمكانيّات والقدرات ما يمكنه من القيام بالسّلوك الاجتماعيّ في القطاعات المختلفة للمجتمع؛ ممّا يساعد على تحقيق التنمية المرجوّة.

(Emile Durk Heim, 1956, 123)

ب - الاتجاه البنائي الوظيفي ودراسة التنشئة ودورها في التنمية:

ينظر هذا الاتجاه إلى عمليّة التنشئة الاجتماعيّة على أنها أحد جوانب النسق الاجتماعي، وبناء على ذلك فإنها تتفاعل مع باقي عناصر النسق بما يساعد على المحافظة على البناء الاجتماعيّ ككل، وبذلك فإنّ عمليّة التنشئة الاجتماعيّة تقوم بالمحافظة على البناء الاجتماعيّ وتوازنه؛ لأنّ الفرد في أثناء عمليّة التنشئة يتعرّض لعمليّات عدّة من الضّبط والامتثال، التي تساعده على التوافق مع المجموعة التي ينتمي إليها؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى تحقيق التوازن الاجتماعيّ للجماعة ككلّ، فعمليّة التنشئة التي تحدث للفرد ترتبط بعمليّة التعلم، بمعنى تعلم الفرد أنماط وقيم وعادات وأفكار الثقافة التي تنتقل من جيل لآخر، كما تتضمّن أيضًا تعلم الرّموز التي تمد الفرد بوسائل الاتصال، فخلال هذه العمليّة يتبنى الطفل اتجاهات والديه ومواقفهما ويقوم بتقليدهما ويكرّر كلماتهما وسلوكيّاتهما، وبذلك يشابه الطفل بالأفراد المحيطين به ويمكنه التوافق معهم.

ونظر علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعيّة إلى عمليّة التنشئة الاجتماعيّة داخل المجتمع بأنها عمليّة تدريب لهؤلاء الصّغار الذين لم يصلوا بعد إلى مرحلة النضج، أو بمعنى آخر أنها الفترة التي تمثل عمليّة غرس المهارات لدى هؤلاء الأفراد من أجل التأهيل إلى أداء أدوار مرغوبة في المستقبل وأنّ عمليّة التنشئة لا تقتصر على السّنوات الأولى فقط للطفل، بل هي عمليّة ممتدّة وديناميكيّة. (Philip, 1970, 102)

ج - نظريّة التفاعليّة الرّمزيّة وعمليّة التنشئة الاجتماعيّة:

تهتم نظريّة التفاعليّة الرّمزيّة بعمليّة التنشئة الاجتماعيّة من خلال التعلم الاجتماعيّ، وترى أنّه خلال عمليّة التنشئة يمكن اكتساب الأفراد سواء الأطفال أو الشباب أو المواطنين بوجه عام كثيرًا من الأفكار والمعلومات التي تساعد على تعديل اتجاهاتهم وسلوكهم في الحياة بوجه عام؛ ممّا يزيد من قدرات هؤلاء الأفراد، وتركّز النظريّة على أهميّة دور الأسرة والمجتمع والمدرسة في تحقيق ذلك. (Barnes, 1974, 192)

د - نظريّة التبادل الاجتماعيّ والتنشئة الاجتماعيّة:

تركّز هذه النظريّة على دور الآباء في عمليّة التنشئة الاجتماعيّة لأولادهم بما يملكونه من معلومات وخبرات وسلطات يكون الأولاد في حاجة إليها، وتتضمّن النظريّة التبادليّة فكرة المكافأة التي تبدو في شعور السّعادة عند الوالدين عندما يرون أنّ أبناءهم يحذون حذوهم، ويحاولون تقليدهم، والالتزام بقيمهم؛ لأنهم يعتبرون أنفسهم قد نجحوا في تنشئة أبنائهم وفق القيم والعادات والتقاليد السّائدة، أمّا فكرة الخسارة فتتمثل عندما يرفض الأبناء أسلوب وطريقة حياة الوالدين، وينتقدون القيم والمعايير السّائدة، والتي يتمسّك بها الآباء محاولين تغييرها، ومن هنا يشعر الآباء بالخسارة لأنهما فشلا في تحقيق التوحّد بينهما وبين أبنائهما، أمّا فكرة الجزاء فتعني أنْ يكون الجزاء إيجابيًّا عندما يكون السّلوك مقبولاً، أو قد يكون الجزاء سلبيًّا عندما يكون السّلوك غير مقبول. (محمّد عبّاس، ٢٠٠٠، ١٩٢)

تعليق على نظريّات التنشئة:

الحقيقة أنّ نظريّات التنشئة الاجتماعيّة ونظريّات التعلم كلاهما يكمل الآخر، وكلاهما ضرورة حتميّة لحدوث أيّ تنمية حقيقيّة، فلا يمكن حدوث تنمية بدون عمليّة تعلم تتم بالتوازي مع عمليّة تنشئة اجتماعيّة شاملة، بداية من الأطفال إلى الشباب لكافة أعضاء المجتمع، من أجل تعديل الاتجاهات والقيم السّلبيّة السّائدة المعوّقة للتنمية، وذلك يرتبط بغرس القيم والاتجاهات الإيجابيّة المرغوبة لتحقيق التواصل والاستدامة في التنمية، مع ملاحظة أنّ "دوركايم" ركّز على إحلال نماذج السّلوك الاجتماعيّ المرغوبة محل الجانب البيولوجيّ كما أنّ "دوركايم" أكّد على الترابط الوثيق بين التنشئة الاجتماعيّة والتعلم، بينما يركّز الاتجاه البنائيّ الوظيفيّ على التنشئة الاجتماعيّة كجانب إنساني من جوانب النسق الاجتماعيّ، ومن ثمّ فهي متفاعلة مع بقيّة جوانب النسق وخاصّة النسق التعليميّ، بينما عادت التفاعليّة الرّمزيّة وأكّدت على ربط عمليّة التنشئة الاجتماعيّة بالتعلم وأهميّة دور الأسرة والمجتمع والمدرسة في ذلك، بينما ركّزت نظريّة التبادل الاجتماعيّة على دور الأسرة بوجه خاصّ في عمليّة التنشئة.

٣ - نظريّة مراحل النمو الاقتصاديّ "والت روستو":

وضع "والت روستو" الاقتصادي الأمريكي نظريّة عن مراحل النموّ، وترى هذه النظريّة أنّ هناك خمس مراحل متتالية لتحقيق التنمية وهي بإيجاز:

أ - مراحل المجتمع التقليديّ:

وهي تتسم ببدائيّة طرق الإنتاج، وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاج والتكنولوجيا مع انخفاض متوسط دخل الفرد ويتغلب على الحياة الاقتصاديّة الطابع الزّراعي. (فرج عزت، ١٩٩٤، ٢٠٥)

ب - مراحل التهيؤ للانطلاق:

وهذه المرحلة تتطلب توافر ظروف اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة معينة في المجتمع أهمّها الاستقرار الاقتصاديّ والسّياسيّ وتماسك اجتماعيّ ودينيّ مع انتشار التعليم ولو بين طبقات محدودة مع روح الاستثمار والادخار مع حدوث تغيير في اتجاهات الأفراد نحو الإنجاب بحيث ينخفض معدّل المواليد، ويزيد الإنفاق على الخدمات الأساسيّة مثل الطرق والمواصلات والمدارس بجانب انتشار التصنيع وزيادة الإنتاج والإنتاجيّة.

ج - مرحلة الانطلاق:

وفيها يتم القضاء على معوّقات التنمية ويحدث تقدّم تكنولوجيّ، مع حدوث تغيّر كبير نتيجة ثورة سياسيّة أو حدث آخر يؤدّي لتغيّرات كبرى في نظام القيم والطبقات والإنتاج، فتزيد معدّلات الادّخار والاستثمار والدّخل القوميّ والفرديّ لمعظم أفراد المجتمع.

د - مرحلة الاتجاه نحو النضج:

وتتميّز بانتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة في جميع فروع النشاط الاقتصاديّ، وتكون زيادة الإنتاج أكبر من زيادة السّكّان، ويتزايد بسرعة نموّ الصّناعات الجديدة وتقل الواردات وتزيد الصّادرات، والمنتجات الدّقيقة وتنخفض العمالة الزّراعيّة، وتزيد

الأجور وتنتقل القيادات الاقتصاديّة إلى المديرين الأكفاء وتصبح الأفكار السّائدة في المجتمع أكثر موضوعيّة وعلميّة وتقل الخرافات.

هـ - مرحلة الاستهلاك الوفير:

وفيها يرتفع دخل الفرد وتزيد نسبة سكان المدن والاستهلاك الترفي ويزيد الإنتاج الترفي واستخدام الكماليات. (عبد الباسط حسن، ١٩٧٧، ٢٧٥)

تعليق على نظريّة مراحل النموّ:

أ- يلاحظ أنّ هذه النظريّة تعكس تطوّر بعض المجتمعات الغربيّة، وهذه التجربة لها ظروفها التي قد لا تتكرّر بسهولة في المستقبل، حيث اعتمدت على طاقة رخيصة، وهيمنتها على أسواق العالم الثالث، واستغلال ثرواتها وأسواقها، وإنّ هذه الدّول الكبرى نفسها لن تسمح بقيام دول أخرى بنهضة مماثلة.

ب- حتى في هذه النماذج الناجحة فإن التجربة أثبتت مشكلات عديدة بعد ذلك، منها ازدياد مشكلات التلوّث واستنزاف الموارد؛ ممّا أدّى لمشكلات الأوزون والصّوبة الزجاجيّة واختلال التوازن البيئي بوجه عام، هذا بجانب ازدياد الأمراض الخطيرة بما يعكس فشل هذه التنمية في تحقيق التوافق بين الإنسان والبيئة، هذا بجانب انخفاض معدّلات النموّ الاقتصاديّ والرّكود في كثير من الدّول، وكلّ هذا يعني في النهاية حقيقة مؤكّدة، وهي أنّ هذه التنمية لم تكن مستدامة أو متواصلة حتى لو أمكن تكرار هذه التجربة فهي ليست النموذج الذي يجب أنْ يحتذى به.

٤ - التنمية في الفكر البيئيّ:

لقد كانت التنمية هي المحور الأساسيّ في الفكر البيئيّ، حيث إنّ أسلوب ونتائج التنمية هي السبب المباشر لظهور الفكر البيئي حديثًا، حيث أدت الثورة الصناعية ونمط التنمية الذي ساد بعدها إلى استنزاف الموارد في خلال هذه العقود البشرية القليلة أكثر مما استنزفته البشرية منذ بدء الخليقة للثورة الصناعية، وهذا أيضًا أدى لتفاقم مشكلة البيئة بشكل لم يحدث من قبل مما ترتب عليه خلل في الإتزان البيئي وظهور مشكلات الأوزون والدفء الحراري، مع إنتشار الأمراض الخطيرة مما نتج عنه تقرير نادي روما الشهير حدود النمو، وظهور مدرسة يوم القيامة في السبعينات والثمانينيات من القرن العشرين وملخص هذه الآراء أن أسلوب التنمية الحالي سوف يؤدي لكارثة تعجل بفناء البشرية أو بيوم القيامة، ومن هنا بدأ البحث عن تنمية مستدامة أو متواصلة ولذلك هناك عدة نظريات أو نماذج نظرية في مجال التنمية سوف نركز على أهمها وهي:

أ - نظرية أو نموذج الخطورة البيئية:

من روّاد هذه النظريّة "بيك Ulrich Beak" وهو أحد روّاد علم الاجتماع البيئيّ المعاصرين، وهناك أيضًا علماء آخرون أسهموا في هذه النظريّة، وبوجه عام يمكن تلخيص مضمون هذه النظريّة أو النموذج في العناصر الآتية:

- إنّ جميع المجتمعات الآن في كافة أنحاء العالم أصبحت تعاني من أخطار عديدة تحيط بها من كلّ جانب، فأصبح الإنسان اليوم يخشى الماء الذي يشربه، والهواء الذي يتنفسه، والطعام الذي

يأكله، بسبب الملوّثات البيئيّة المتعدّدة التي أصبحت لها سمة العولمة، فأصبح هناك الآن مجتمع الخطورة العالمي. (Beck, 1992, 119)

- إنّ مصدر هذه الخطورة العالميّة هو الإنسان والتكنولوجيا المستخدمة بوجه عام مع الاعتراف بأنّ التكنولوجيا الصّناعيّة بوجه خاص لها النصيب الأوفر في حدوث مشكلات الأوزون والدّفء الحراريّ وخلافه.
- أنه بالرّغم من وجود الملوّثات في تاريخ البشريّة من فترات طويلة، إلا أنّ الثورة الصّناعيّة على وجه التحديد كانت نقطة تحوّل من تلوّث عالميّ محدود وفي الإطار الآمن لحدٍّ كبير إلى تلوّث عالميّ غير مسبوق ومتعاظم الأضرار ومتنوّع الأشكال والأنواع، وهذا يتفق تمامًا مع مقولة "جيدنز" عن تسبب الآلة والتكنولوجيا في حدوث الخطورة البيئيّة. (جيدنز، ١٩٩٩، ٩٤)
- والخطورة البيئيّة مازالت تتزايد سواء في الحضر أو الرّيف، حيث تشكّل المبيدات مصدرًا للخطورة العالميّة الشديدة تهدّد حياة الإنسان من خلال الغذاء الملوّث، ومن ثمّ فالعودة للطبيعة والتكنولوجيا المتوافقة مع الطبيعة هو الحل للحدّ من هذه الخطورة وتحقيق تنمية مستدامة ومتواصلة. (بوكانان، ٢٠٠١، ٢٥٧)

تعليق:

هذه النظريّة تنبه لتنامي المخاطر البيئيّة حولنا في كلّ مكان، حيث أصبحت تتميّز بالعالميّة، ومن ناحية أخرى امتدّت هذه المخاطر للرّيف نتيجة استخدام المبيدات وغيرها من الملوّثات التي ترتبط

بالتكنولوجيا الحديثة، وإنّ الحلّ يكمن في محاكاة الطبيعة والتكيّف معها من خلال تكنولوجيا نظيفة تساعد على تحقيق تنمية مستدامة ومتواصلة سواء في الرّيف أو الحضر.

ب - نموذج التنمية الرّيفيّة المستدامة :

يمكن إيجاز أهمّ أفكار النموذج فيما يلي:

- أنّ طبيعة الحياة المعاصرة والتنمية بوجه عام والتنمية الرّيفيّة بوجه خاصّ تتجّه نحو التعقيد؛ وذلك لعدّة أسباب منها:
  - احتياجات الإنسان المتزايدة سواء الأساسيّة منها أو الترفيهيّة.
  - المتغيّرات الحديثة المؤثرة على التنمية سواء تغيّرات محليّة أو عالميّة.
  - التكنولوجيا السّائدة وما ترتب عليها من مشكلات خطيرة.
  - العادات والتقاليد الاستهلاكيّة المنتشرة وعلاقتها بالسّطوة الإعلاميّة.
  - مشكلات التضخم والدّيون والأسعار.
  - استنزاف الموارد البيئيّة وزيادة مشكلات التلوّث والأوزون والصّوبة الزّجاجيّة والتصحّر وانخفاض خصوبة التربة وخلافه. (Susan,1997,7)
- أنه يمكن إيجاز أهم المتغيّرات المرتبطة بالتنمية بوجه عام والرّيفيّة بوجه خاص في ثلاثة عناصر أساسيّة متفاعلة هي:
  - **العنصر الأوّل:** وهو الموارد الطبيعيّة والتي تضم الأرض والتربة الزراعيّة والماء اللازم للزّراعة والمناخ المحيط.
  - **العنصر الثاني:** ويتمثل في التكنولوجيا الزّراعيّة السّائدة من مبيدات وأسمدة وكيماويّات بجانب الآلات الزّراعيّة المستخدمة.
  - **العنصر الثالث:** ويشمل الإنسان بعاداته وتقاليده سواء في الاستهلاك أو الإنتاج والعمل. (Walter, 1999, 329)

- إنّ التقييم النهائي لمدى نجاح وفشل التنمية يجب أن يشمل كلّ هذه المتغيّرات اليوم وغدًا معًا حتى تصل إلى نتيجة واقعيّة وصحيحة، ولكنّ النظرة الجزئيّة للتنمية من منظور اقتصاديّ فقط، بل من منظور يركّز على الحاضر فقط دون النظر للمستقبل وللمتغيّرات الطبيعيّة والاجتماعيّة والتكنولوجيّة الأخرى سوف ينتهي بنا إلى نتائج غير حقيقيّة، ولتوضيح ذلك نجد أنّ التوسّع في مجال التنمية الريفيّة بعد الثورة الصّناعيّة اعتمد في جزء كبير منه على تكنولوجيا استخدام المبيدات الزّراعيّة والأسمدة والكيماويّات، للتخلص من الآفات وزيادة المحصول، وأكّدت الدّراسات الاقتصاديّة في الولايات المتحدة على سبيل المثال أن كلّ دولار ينفق على المبيدات يؤدّي إلى ربح ماديّ ثلاثة دولارات، بمعنى أنّ الأرض التي تنفق ألف دولار مبيدات سنويًّا يزيد المحصول بما قيمته ثلاثة آلاف دولار، وقد اعتمد كثير من العلماء على هذه الدّراسات مؤيدين استخدام المبيدات، بل واعتبر البعض أنّ استخدام مبيد الـ (د. د. ت) أعظم اكتشافات العصر في العالم، لقوّة فاعليّته وقضائه على الحشرات والآفات الزّراعيّة، ولكنّ الواقع أنّ هذا التقييم لم يقتصر على الجانب الاقتصاديّ فقط، بل ركّز على تقييم اقتصادي على الحاضر فقط دون النظر للنتائج الاقتصاديّة غدًا أو مستقبلاً، ومن ثمّ يمكن القول بأنّ هذا التقييم قاصر لعدّة أسباب أهمّها:

- أنه أهمل الآثار الاقتصاديّة لاستخدام المبيدات مستقبلاً، حيث يؤدّي استخدامها على المدى البعيد إلى إضعاف خصوبة التربة ويقل الإنتاج على المدى البعيد كمًّا وكيفًا، وبالتالي يقل الرّبح الاقتصادي مستقبلاً.

- أنّ استخدام المبيدات يؤدّي لتسمم الأرض، فمثلاً استخدام مبيد الـ (د. د. ت) يبقى في الأرض لعشرات السّنوات، وينتقل من لبن الأمهات إلى الأطفال الرّضّع، بل ويبقى في عظام الإنسان بعد الموت ينحر في عظامه؛ ممّا يؤدّي في النهاية لأمراض خطيرة، فهناك في أمريكا عام ١٩٩٥ مثلاً عدد ٢٠ ألف حالة تتسمم سنويًّا بسبب هذه المبيدات مع تزايد أعداد ونسب الإصابة بالحساسية والفشل الكلوي والسّرطان وجنون البقر وخلافه، هذا بجانب أنّ الحاضر والمستقبل لن يسمح بتصدير منتجات زراعيّة ملوّثة بالمبيدات والكيماويّات، ومن ثمّ فعند حساب التكلفة الإنسانيّة وقيمة تدهور التربة والأرض الزّراعيّة تختلف النتيجة كثيرًا. (Oriel, 1997, 71)
- إنّ التقييم الشامل لكافة الأبعاد الطبيعيّة والإنسانيّة والتكنولوجيّة تخرج بحقيقة أساسيّة، وهي أنه لا تعارض بين مصلحة الإنسان والطبيعة، ومن ثمّ فالتكنولوجيا التي تضر بالإنسان أو الأرض هي تكنولوجيا ملوّثة لا تصلح لاستدامة التنمية الرّيفيّة المرغوبة، فالتنمية الرّيفيّة يجب أن تحاكي الطبيعة والإنسان وأن تتوافق وتتكيّف معهما. (Susan, 1997, 33)

تعليق على نظريّة التنمية الرّيفيّة:

هذه النظريّة أو النموذج مشتق من نظريّة النسق الأيكولوجي أو يساير الأفكار الرئيسيّة نفسها لنظريّة النسق الأيكولوجي من حيث اهتمامه بالنظرة المنظوميّة الشاملة للتنمية، والتي تركّز على التفاعل بين العوامل الطبيعيّة والاجتماعيّة والتكنولوجيّة مع مراعة الاستدامة والتواصل اليوم وغدًا.

ج - نظريّة النسق الأيكولوجي:

سوف نتناول هذه النظريّة من خلال الآتي:

مفهوم نظريّة الأنساق:

نظريّة الأنساق بوجه عام نشأت في إطار علم الأحياء، ثمّ نمت وانتشرت في مجالات أو علوم أخرى عديدة، ومنها علم الاجتماع وعلوم البيئة الحديثة، ولقد تأثرت هذه النظريّة بنظريّة دارون ونظرية السّكّان "المالتوس" نحو فكرة الصّراع حول الموارد البيئيّة المحدودة. (Brili, 1990,4)

ويعرف النسق بوجه عام بأنّه مجموعة من الأجزاء ترتبط ببعضها البعض، وتعمل بنظام معيّن لأداء هدف عام مع المحافظة على التوازن الدّاخليّ بين عناصر النسق الخارجيّ أيضًا من خلال علاقة النسق بالبيئة المحيطة (Leighninge, 1997, 45)، ويرى علماء الاجتماع أنّ المجتمعات عبارة عن كليّات أو أنساق بينها ارتباط متبادل، ويكتسب كلّ جزء ما له من معنى في ضوء علاقته بالكلّ، كما يقوم كلّ جزء بأداء وظيفة معيّنة داخل النسق، وأنّ كلّ العناصر التي يتركّب منها النسق هي مقوّمات ضروريّة ترتبط بحاجات النسق، وأنّ استمرار النسق في البقاء يرتبط باستمرار التوازن. (السيد عبد العاطي وآخرون، ٢٠٠١، ١٣٩)

مفهوم النسق الأيكولوجيّ:

يعتبر النسق الأيكولوجيّ مفهومًا جديدًا لتحليل علاقة الإنسان بالبيئة، فيعد مفهوم "النسق الأيكولوجي" من المفاهيم البيولوجيّة التي استعارتها الأيكولوجيا البشريّة عند تطوير إطارها التصوريّ المبكّر، ومؤدّاه أنّ كلّ المجتمعات الطبيعيّة للكائنات الحيّة التي تعيش وتتفاعل مع بعضها ترتبط ارتباطًا وثيقًا ببيئاتها، ومن ثمّ يبدو من الملائم

تصوّر طرفي العلاقة الكائنات الحيّة وبيئاتها المختلفة) كما لو كانا يشكّلان كلاً واحدًا ومركّبًا وهو ما يشير إليه مفهوم النسق الأيكولوجيّ. (السيد عبد العاطي، ١٩٩٣، ٢٣١)

مكوّنات النسق الأيكولوجي:

يتكوّن النسق الأيكولوجيّ من عدّة عناصر أساسيّة أهمّها:

- **وجود عنصر الحياة:** وذلك البعد الذي يضم الكائنات الحيّة في وسط معيّن، وتحقق هذه الكائنات وجودها من خلال عمليّات التغذيّة والنمو والتكاثر والتكيّف والتنفس والإخراج، هذا بالإضافة إلى المنافسة والصّراع فيما بينها وأيضًا الاختراق والتجديد والإحلال والمبادأة.

(Daniel, 1994, 625)

- **عنصر المادّة والطاقة:** والمادّة بالمعنى العام للفظ من مقوّمات هذا النسق، وهي موزّعة على مختلف المناطق والأماكن بشكل غير متجانس، أمّا الطاقة فهي عنصر قابل للتدفق والانسياب والتحوّل بمعدّلات معيّنة، وتختلف الطاقة في طبيعتها ووظيفتها عن المادّة وتقبل الانقسام إلى أنواع كثيرة، فهناك الطاقة الاجتماعيّة بمعنى النشاط والطاقة النفسيّة بمفهوم الاستعداد والمهارة والثقة بالذات.

(Ethnoscience, 1993, 265)

وظائف النسق الأيكولوجيّ:

النسق الأيكولوجي له وظيفتان أساسيّتان **الأولى داخليّة:** وتتمثل في الحفاظ على العلاقات المتوازنة بين الأجزاء المكوّنة للنسق، **الثانية خارجيّة:** وتتمثل في التفاعل وأداء الوظيفة المطلوبة من النسق، ومع ذلك أنّ النسق يحتوي على عناصر بعضها يعمل من

أجل الحفاظ على الوضع القائم، بينما هناك عناصر أخرى تتحرّك نحو التغيّر. (الفاروق زكي يونس، ١٩٩٢، ٣٠)

تعليق عام على نظريّة النسق الأيكولوجيّ:

هذه النظريّة تتميّز بالرّؤيّة الشّاملة لتفاعل الإنسان مع البيئة المحيطة، حيث تهتم بدراسة التفاعلات بين الجوانب الفيزيقيّة والإنسانيّة معًا، ومن ثمّ فالتنمية المستدامة يمكن تفسيرها داخل الإطار العام لهذه النظريّة، حيث تربط هذه النظريّة بين العوامل الطبيعيَّة مثل الأرض والمياه بالإنسان وعلاقته وعاداته وتقاليده، وبين التنمية، ومن ثمّ فالتنمية بوجه عام والرّيفيّة بوجه خاص يجب أن تراعي تفاعل كلّ المتغيّرات الطبيعيّة (كالتربية، والمناخ) والمتغيّرات التكنولوجيّة من خلال تكنولوجيا نظيفة غير ملوّثة أو ضارّة بالتربة أو الإنسان، والمتغيّرات الاجتماعيّة بما تشمله من عادات وتقاليد وقيم تراعي التواصل والاستدامة ومصلحة الإنسانيّة وعدم الإضرار سواء بالإنسان أو الطبيعة.

خامساً : تعليق عام على هذا الفصل :

يمكن تلخيص التنمية في الفكر الإنساني بوجه عام في الآتي:

obeikandl.com

يلاحظ أنّ الشكل السّابق يلخّص التنمية في الفكر الإنسانيّ، ومنه يتضح أنّ التنمية ترتبط بثلاث دوائر أساسيّة، وهي متداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض وهي تبدأ كالتالي:

- **الحلقة الأولى:** وهي الإنسان بعاداته وتقاليده التي اكتسبها من الآباء والأجداد، والأسرة المحيطة بتراثها وعاداتها وتقاليدها، وهي مؤثرة بلا شك على التنمية كما ذكر فلفريدوباريتو في نظريّة الرّواسب، كما أنّ القيم التي يتمسّك بها الإنسان أيضًا مؤثرة في التنمية سواء القيم بوجه عام أو القيم الدّينيّة بوجه خاص كما ذكر دوركايم، ثم إنّ عمليّة التنشئة الاجتماعيّة مؤثرة في التنمية، وهي عمليّة مشتركة بين الأسرة ومؤسّسات المجتمع؛ ممّا يؤكّد تداخل الدّوائر الثلاثة وتفاعلها، وهذا ينقلنا مباشرة إلى الدّائرة أو الحلقة الثانية.
- **الحلقة الثانية:** في الشكل هي المجتمع بداية من نوعيّة العلاقات الاجتماعيّة السّائدة بين جماعاته، حيث يشير سمينر إلى أنّ وجود جماعات مغلقة أو شبه مغلقة يعيق التنمية لأنّ العلاقات تكون قويّة داخل هذه الجماعات، ومن ثمّ تكون هناك علاقات سلبيّة مع الجماعات الأخرى، ويوجد مثال على ذلك في كثير من البلاد المحيطة لوجود مثل هذه الجماعات المغلقة أو تعدّد المذاهب مع انغلاق داخل كلّ مذهب، ثمّ المجتمع بنوعيّة المعرفة السّائدة هل هي معرفة علميّة أم تعتمد على خرافات وأفكار ترجع للقرون الوسطى وخلافه، وأيضًا نوعيّة التعلم السّائدة لأنّ التعليم عنصر رئيسيّ لحدوث أي تنمية، وهذا يرتبط بنوعيّة التكنولوجيا السّائدة في المجتمع، وهل تكنولوجيا حديثة أم بدائيّة ومتخلفة، كما ترتبط التكنولوجيا بنوعيّة العلاقة بين أصحاب الأعمال والعمّال كما يتحدّث

ماركس، وكلّ هذا يرتبط بشكل المجتمع ومدى تجانسه، ومدى تبعيّة هذا المجتمع وعلاقته بالمجتمع الدّولي.

- **الحلقة الثالثة:** وهي البيئة التي تحتوينا وتحتوي المجتمع والإنسان، وهي الإطار العام الذي تعيش بداخله، والبيئة بمواردها الطبيعيّة عامل أساسي للتنمية، وهذه الموارد ووفرتها تساعد بلاشك على تقدّم التنمية، كما أنّ ندرتها قد تمثل نوعًا من التحدّي يستجيب لها الإنسان بالعمل الفعّال وحدوث التنمية كما يؤكّد تويني، ونظريّة النسق الأيكولوجيّ أو التنمية الرّيفيّة المستدامة، كلاهما يؤكّد على أهميّة التفاعل بين العوامل الطبيعيّة والإنسانيّة والتكنولوجيّة، وأنّ التنمية هي نتاج تفاعل هذه المكوّنات، ومن ثمّ فالتنمية ترتبط وتتوقف على تفاعل كلّ العوامل السّابقة، ومن ثمّ فإنّ كلّ نظريّة ركّزت على جانب أو أكثر مهم وله دور في حدوث التنمية، والنظرة المنظوميّة الشاملة ضروريّة لحدوث التنمية المتواصلة الشاملة لكافة الأبعاد، مع ربط قضيّة التبعية باستغلال موارد وثروات العالم الثالث مع الاستفادة من القروض والنظام العالمي الجديد والعولمة والبنك الدّولي وخلافه في تعميق التبعية، وربط العالم الثالث بالدّول المتقدّمة من خلال تبعية واضحة يدعمها ويعمّقها الجهل والفقر وتبعية القيادات في دول العالم الثالث.